المنشور

العدد ١٨ - شتاء ٢٠١٠

التجمع اليساري من أجل التغيير



في العدد: فليسقط جدار العار (ص. ١) - بين الطائفة والطبقة مثقف (ص. ٦) - جدار وجدار وبينهما شعب (ص. ٩) - نضالات عمالية (ص. ١١)

للاتصال بنا:

| مكتب التجمع اليساري من اجل التغيير، بيت زيكو، شارع سبيرز، الصنائع، بيروت | تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥ | بريد الكتروني: almanshour@gmail.com |

فليسقط جدار العار!

وتكمل الأنظمة العربية عدوانها على الشعب الفلسطيني.

بعد مرور سنة على العدوان الصهيوني على غزة بمشاركة النظام المصري، الذي ساهم بإغلاق معبر رفح، وهدد، آنذاك، على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط "بتكسير أرجل" من يعبر الحدود بين غزة ومصر، بقي النظام المصري أثناء العدوان على حالته العميلة، شأنه شأن أي نظام عربي آخر، حيث يتسابق الزعماء، بعباءاتهم وبذاتهم المسروقة من أموال وثروات هذه المنطقة على الانبطاح أمام السلطة الصهيونية وما تمثله من مصالح أميركية في المنطقة.

نشهد اليوم افتتاح الممثليات الإسرائيلية من المحيط إلى الخليج، والتضرع للنظام التركي من أجل تفعيل وساطته بين النظام السوري والسلطة الإسرائيلية لإعادة إحياء المفاوضات بينهما. بينما يصر زعماء آخرون على مبادرة السلام العربية- مبادرة الأمير عبد الله - التي أقرت عام ٢٠٠٢ في بيروت في حين تكمل إسرائيل عدوانها المستمر على الضفة الغربية وغزة. كانت تلك القمة والمبادرة بطاقة خلاص لأنظمة عربية "اتهمت بالإرهاب" من قبل جورج بوش الصغير.

تهدف هذه المبادرة إلى المتاجرة بالقضية الفلسطينية وبالدماء التي سقطت وتسقط كي تنقذ الأنظمة العربية نفسها من رثاثتها، حيث أكد في هذا السياق رئيس جمهورية لبنان ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على أن "تجميد الاستيطان يشكل مدخلا أساسيا لاستئناف مفاوضات السلام"، انسجاما مع رغبات الرئيس باراك اوباما. هذا ونلاحظ الإكثار من استعمال عبارات مهذبة عند الحديث عن القضية الفلسطينية، فسليمان وعباس يتحدثان عن "تجميد" عوض عن وقف أو إزالة، أما الرئيس السوري بشار الأسد يتكلم عن استرجاع الأراضي المحتلة بدل تحريرها، كذلك الأمر بالنسبة إلى البيان الوزاري لحكومة سعد الحريري، في حين يكتشف سعود الفيصل أن إسرائيل هي الطفل المدلل للولايات المتحدة، وينسى أن المملكة السعودية هي كذلك، الطفلة المدللة للأخيرة.

يطل زعيم نظام مصر حسني مبارك هذه السنة بجدار فولاذي يسعى ويسرع إلى بنائه على الحدود مع غزة، وذلك بتمويل أميركي وإشراف فرنسي وتنفيذ مصري. فالولايات المتحدة تصنع صفائح الفولاذ وتنقلها على وجه السرعة إلى سيناء ليعاد تركيبها على الحدود المصرية- الغزاوية. وقد أنجز منه حتى هذه اللحظة ٤،٥ كلم لحدود يبلغ طولها بين الجانبين ١٠ كلم، كما تبلغ سماكة كل صفيحة فولاذية ١٥ سم بارتفاع ٢٢ متراً وبعمق يتراوح بين ١٨ و٣٠ متراً. في البدء، أنكر النظام المصري وجود هذا المشروع إلا أنه ما لبث أن اعترف بذلك، معتبرا أن من حقه فرض سيطرته على حدوده وصيانة أراضيه، و لكن أي صيانة بضخ مياه البحر الأبيض المتوسّط في باطن الأرض، وتهديد المياه الجوفية لقطاع غزة وسيناء. هذا الاعتراف إنما يدل على الغطرسة، كأن لسان حاله يقول: نعم الجدار موجود، وستستمر عملية البناء.

يؤكد محمود عباس في هذا الوقت على أن الأمر يتعلق بسيادة مصر على أراضيها، ويلاقيه في هذه الفكرة طاهر النونو الناطق باسم حكومة حماس، في حين يحرص الوزير القيادي في حركة حماس فتحي حماد "على الأمن المصري"، ويضيف معتبراً "أمن مصر واستقرارها من أمن الفلسطينيين واستقرارهم" و يصر على أنه، كوزير للداخلية، سيعمل على السيطرة على إطلاق النار على الحدود مع مصر.

من هنا، يبدأ هذا الاعتصام الذي أطلقه اللقاء اليساري التشاوري، الحزب الشيوعي اللبناني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حركة الشعب والتنظيم الشعبي الناصري، ليشكل حلقة من حلقات مواجهة العدوان الصهيوني والعربي (من خلال الأنظمة) على القضية الفلسطينية. تلاقت معظم هذه الأطراف خلال العدوان على غزة، وحركت، ولو قليلا، سكون شوارع بيروت، لتعود وتلتقي أمام السفارة المصرية لتسجيل موقف رافض لهذا الجدار، وداعم للمقاومة.

يكاد يكون النظام المصري اليوم الجدار الأساسي أمام تفكك هذا الكارتيل من الأنظمة العميلة والمستسلمة والرثة، ولذا يجب تركيز الضغط السياسي والشعبي على النظام المصري أولاً، من أجل سحب أي شرعية شعبية يريد نظام مبارك خداع الناس من خلالها، ومن أجل دعم التحركات المناهضة لهذا النظام الديكتاتوري ثانياً. لكن يبقى الأهم فتح بعض نوافذ الأمل للفلسطينيين المحاصرين، والشد على أيديهم، ومساندتهم في مقاومتهم التاريخية ضد الامبريالية والحرب.

اليوم خطوتنا هي خطوة أولى باتجاه امتداد هذه الحركة شعبياً من بيروت إلى القاهرة، ومن الرباط إلى الرياض، ومن لندن إلى ملبورن.. إن أرادوا أن ينهوا مقاومتنا فعليهم أن يبنوا الجدران في كل مدينة في العالم، ونحن نعرف انه كما سقط جدار برلين والفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية، ستسقط جميعها على رؤوس من أمر ببنائها.

لنكن جميعاً حاضرين يوم السبت في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٠ عند الساعة الحادية عشر أمام سفارة السفاهة العربية، سفارة حسني مبارك، من أجل كسر الحصار ومن أجل الحرية لغزة ولفلسطين.

فليسقط جدار الفصل العنصري!
فليسقط جدار العار!
فليسقط الاحتلال الأميركي والإسرائيلي!
فلتسقط كل الأنظمة العربية!

حكومة التهجئة الوطنية

نالت حكومة سعد الحريري ثقة لا سابق لها، إذ بلغت نسبة تصويت النواب ٩٤.٥٪، وذلك بعد بيان هُجّئ أمام النواب ووسائل الإعلام، ومسألة عدم القدرة على القراءة كانت ضرورية لمعرفة جيداً ما ستحضّره حكومة الوفاق الوطني.

هذا البيان الذي توافقت عليه الطبقة الحاكمة لن تتغيّر نبرته التحاصصية لو قرأه خطيب من الطراز الأول، إلا أن التركيز على الشكليات يخفي ما هو أعظم. حيث أن وقاحة الحكومة لن تعر أهمية لكيفية تقديم البيان إلى الشعب، إنما ستقدم له الخصخصة عارية حتى من ورقة التين: لنبدأ.

١) تتوجه الحكومة إلى "السير في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر باريس٣ وتطويرها بهدف تحديث بنية الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقراره وتعزيز فرص نموّه ... وإجراء عمليات الخصخصة، وفق القوانين – المرعية والسياسات القطاعية التي تضعها الحكومة، وتشجيع اللبنانيين على المساهمة فيها". وهنا عبارة الخصخصة هي من فضل الحكومة مجتمعة. عندما انعقد باريس٣ كانت المعارضة السابقة تتظاهر مطالبة بالمشاركة. اليوم تحققت "المشاركة" عن طريق الخصخصة.

٢) حكومة التهجئة الوطنية تريد أن تؤمن الكهرباء على مدار الساعة وبطريقة عادلة لكل المناطق، هدف عظيم، ولتحقيق ذلك تستغني عن عبارة "الخصخصة" وتستبدلها بـ"إشراك القطاع الخاص" أو "التشركة". بالطبع، كاتبو هذا البيان لا يهدفون إلى إصابة المواطن بالملل، إنما ينوّعون في العبارات، لأن الحقل المعجمي لعبارة "سرقة" متنوع، وهذا خير دليل.

٣) في الاتصالات، ستسير الحكومة "بهيكلة القطاع وتحريره بما يتلاءم مع قوانينها (قوانين الخصخصة)، ولا سيما القانون ٤٣١/٢٠٠٢ بما يعطي الاتصالات دورها كاملاً في نمو الاقتصاد الوطني ويفسح المجال لاستثمارات القطاع الخاص على أسس تعزيز مساهمته في الإنتاج بعيداً من منطق الريع والضريبة". الجملة الأخيرة هي من فضل المعارضة السابقة كما أصبح معلوماً، ولكن "إفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص"، فهي نقل البقرة الحلوب من ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، طبعاً بهدف الربح وليس بهدف التنمية.

٤) في التربية، تهدف الحكومة إلى تحقيق إلزامية التعليم حتى ١٥ سنة، بالطبع عبارة مجانية التعليم لم تسقط سهواً، لأن الحكومة ترغب بزيادة تسليع التعليم وعدم إقلاق أصحاب اللحى والعمائم حتى لا تتهم بمخالفة النص المنزل من السماء السابعة (المادة العاشرة من الدستور التي تتحدث عن "حرية" التعليم).

٥) أما من ناحية البند السادس الذي استغرق وقتا أطول، باعتبار أن ما سبق ذكره اتفق عليه بسرعة، وبالأخص لأن كلمة خصخصة لها رنين خاص في جيوبهم. أتت عبارة "مقاومة" لتؤرق نوم الهانئين فوق جرّة العسل. فأخرجت عبارات من نوع "ارتداء القميص كالبنطال والعكس". فأكدت الحكومة على "حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير أو استرجاع مزارع شبعا وكفرشوبا والغجر" (بعد تقسيم الأخيرة إلى جزأين لبناني وسوري). يحل الانفصام هنا بأبهى صوره بالفصل بين "الشعب" و"المقاومة" إذ كيف يمكن للمقاومة أن تقبل بهذه القسمة؟ هل تعتبر المقاومة أنها ليست جزءاً من هذا الشعب، الأمر الذي "يسمح" لأعدائها الداخليين باتهامها بأنها جسم منفصل عن المجتمع اللبناني، ناهيك عن ارتهانها للخارج كما يدّعون. هذا ليس مصيراً مشرفاً للمقاومة، حتى على صعيد النص، وإخراجاته اللغوية. لا مجال للمساومة، والخط البياني الذي يربط المقاومة الحالية بمقاومات أحزاب أخرى ضد العدوان الإسرائيلي، أصبح في هذه الحالة غير منسجماً. المقاومة لا تسمّى إلا باسمها، فقط، مقاومة. وهي لتحرير الأرض وليس لاسترجاعها (سقطة أخرى للمقاومة لأنها سمحت بهذه العبارة). فتلك الأرض لم توهب إلى إسرائيل (اللهم إذا فعل ذلك عملاء جيش لبنان الجنوبي الذين تدعوهم الحكومة في بيانها العتيد إلى العودة) إنما احتُلّت، وهي، لذلك، ينبغي تحريرها. كما جرى التوافق على مبدأ إقرار "استراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه تقر في الحوار الوطني"، مرة جديدة تقبل المقاومة التفاوض على المقاومة، ولكن في جلسات الحوار "الوطني" المزمع عقدها في قصر بعبدا، هذه الجلسات ينبغي عقدها في مزارع شبعا، المكان الطبيعي للمقاومة وليس أي مكان آخر.

ما إن نالت الحكومة الثقة حتى جاهر، على سبيل المثال لا الحصر، وزيران فيها بضرورة استكمال الخصخصة عملا بـ"التزامات" باريس٣. فأشار وزير السياحة الصناعي فادي عبود إلى أن "فرنسا مددت لمدة سنة قرضاً" لأن لبنان لم يلتزم بباريس٣ والفرصة متاحة أمامه الآن وخاصة بعد الموافقة على البيان الوزاري للعمل بـ"موجبات" هذا المؤتمر.

أما وزيرة المال ريّا الحسن فأكدت من جهتها على المضي بـ"البرنامج الإصلاحي" لمؤتمر باريس٣ ومن ضمنها الخصخصة، وهددت، إرضاءً لوزيرة الاقتصاد والصناعة والعمل الفرنسية كريستين لا غارد الذي تحوّل اسمها سبة في المظاهرات العمالية في فرنسا، قائلة: "سيتضرر بشكل أكبر في حال عدم المضي" في هذه الإصلاحات وخاصة في قطاعي الكهرباء والاتصالات.

قد يكون هذين المثلين نموذجاً لسماع ورؤية مشاريع خصخصة ستبدأ بالتطبيق، إلا أن نموذجاً آخر وقف بوجه هذه المحاولات، ينبغي على فادي وريّا أن يسألا هيئة التنسيق النقابية كيف أسقطت "مشروع التعاقد الوظيفي"، وأن يضطلعا على أبرز التحركات النقابية المناهضة للخصخصة التي تجوب المناطق اللبنانية (مراجعة صفحة التحركات العمالية والنقابية).

في الوثيقة السياسية لحزب الله

من جهة أخرى، صدرت "الوثيقة السياسية لحزب الله" التي نصّت على وجهة نظر هذا الحزب لهذه المرحلة، وهي، إلى بعض النفس الإيجابي في اعترافه بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة عندما تدعو الوثيقة إلى الاهتمام بالمدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية وتطبيق إلزامية ومجانية التعليم، ولناحية توفير الخدمات من تعليم وطبابة وسكن، ومعالجة مشكلة الفقر، وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق، والعمل على ردم الهوّة الاقتصادية والاجتماعية بينها. إلا أنها لم تتضمن أي خطّة عمل أو استراتيجية لمواجهة الخصخصة. فلم تعتبر، مثلاً، أن المشروع الرأسمالي الإمبريالي الداعم للكيان الإسرائيلي متلازم مع مشاريع الخصخصة هنا، التي ينبغي مواجهتها.

معركة تحرير الأرض ومواجهة الاستعمار متطابقة مع مواجهة الطبقة البرجوازية الحاكمة. السؤال هنا كيف سيبرر حزب الله موافقته على المشاريع الخصخصة علماً بأن هذه المشاريع اثبت فشلها حول العالم ونتائجها الكارثية في زيادة الفقر وفي حجب الخدمات عن الناس وخاصة الفقراء؟

في مكان آخر، وتحت عنوان لبنان والعلاقات اللبنانية- الفلسطينية، يرى الحزب ضرورة "إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية، بما يليق بوضعهم الإنساني ويحفظ شخصيتهم وهويتهم وقضيتهم". السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل أن إعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية لن يحفظ هويّتهم وقضيتهم؟ بمعنى آخر، هل سينسون هويتهم مثلاً ويتخلّون عنها؟ هل في هذه العبارة ما هو تطميني لحليف الحزب، التيار الوطني الحر، بأن ذلك لن يؤدي إلى التوطين؟ الجواب يمكن أن يكون نعم، بدليل سقوط ضرورة الاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية من وثيقة الحزب السياسية، واقتصاره على الحقّين المذكورين. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن الحزب في وثيقته لم يرى في فلسطيني لبنان أي مكان في تدعيم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. فعنوان "يا قدس نحن قادمون" لربما أصبح جزء من ماورائيات الحزب، وأصبح المطلوب اليوم هو الحفاظ على التوازن القائم ما بين المقاومة والإمبريالية، لا التخلص منها!

في إلغاء الطائفية السياسية

بعد نومة كهف استمرّت ١٩ سنة، استفاق الرئيس نبيه بري من صومه الكلامي ليخرج من قبَعته مشروع

تشكيل "الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية". بالطبع، لم يُعجب هذا الأمر العديد من القوى وخاصة لأنه، بطبيعته، قنبلة دخانية لحركة تخفي أموراً أخرى، فالبطريرك يريد أن يلغيها من النفوس قبل النصوص. عظيم، لماذا لا يلغيها من نفسه أولاً؟

أما العماد عون، فيريد أن يعلّم العلمانية في المدارس لكي يتربى الأولاد على هذه "الثقافة" بحسب تعبيره. من سيعلّم هذه الثقافة يا عماد؟ هل هي مدارس الطوائف المتّحدة التي تحميها المادة العاشرة، السابقة الذكر، من الدستور؟ بالطبع، إذا أريد درس هذا المشروع فهو لن يكون على طريقة الحركة الوطنية وطائفتها- الطبقة، إنما في إطار مشروع علمنة شامل يتخلص من سياسات تقسيم الطبقة العاملة الذي تبنيها سلطة المال والطوائف.

في الواجبات الاجتماعية

إثر وفاة مجد شقيق الرئيس السوري بشار الأسد، أصبح واجب التعزية الاجتماعي معياراً لـ"وطنية" هذا الرئيس أو ذاك. بالطبع، يستحق زعماء ١٤ آذار ذلك لأن النزول عن الشجرة ليس كتسلّقها. إلا أن القرب من النظام السوري، ومن أي نظام عربي ومن ضمنه لبنان، ليس معياراً "للوطنية والاستقامة". فخروج الجيش السوري، وبالطريقة التي حصل فيها ذلك، لم يعط مجالاً لمحاسبة الطبقة السياسية السورية واللبنانية بكافة أطيافها على مآل الأمور من فساد مشترك ومديونية كبيرة.

إن زوال الأنظمة العربية الحاكمة ضرورة لإسقاط العنصرية القائمة بين شعوب هذه الدول، وتجاه العمّال الأجانب. إن زوال الأنظمة العربية الحاكمة هو ضرورة أمام الحركة الثورية القائمة (وستقوم) في هذه المنطقة.

إن تحطيم هذه الأنظمة هي ضرورة ليكون هناك مستقبل فعلي لشعوب هذه المنطقة. وهذا هو واجبنا. ■

ينبغي أن نحلم

كميل داغر دار التنوير (توزيع دار الفارابي) - بيروت ٢٠١٠ – ١٥٠٠٠ ل.ل.

كلمة ألقتها **برناديت ضو** في حفل إطلاق الكتاب - قصر الأونيسكو، بيروت ٢٠٠٩/١٢/١٨

يجمع الكتاب بين مقالات كتبها كميل في أوقات مختلفة، مبوبة ضمن مواضيع متنوعة. حيث المنهجية المركزية في الكتاب هي الماركسية: التحليل والنقد وبناء الاقتراحات والبدائل، التعلم من النصوص التاريخية ومن نقد التجارب الاشتراكية.

يتنقل التحليل من قسم إلى آخر عبر الموضوعات التي تشمل جميع جوانب المجتمع الرأسمالي وسبل محاربته، وهو يعكس أيضاً تاريخ نضال كميل على جميع المحاور في مواجهة هذا النظام العالمي القديم-الجديد، الرأسمالي، الذكوري، ومقاطعته إياه في جميع تجلياته. فمن أزمة الحكم في لبنان ونظامه الطائفي ومؤسساته، إلى أزمة اليسار في رؤيته لهذا النظام ومواجهته، واقع المنطقة العربية والتوق إلى واقع جديد مبني على أسس وحدوية مختلفة، الموقف الوطني ضد إسرائيل والإمبريالية الأميركية، النضال لأجل الفصل التام بين الدين والدولة وإنجاز العلمنة الشاملة للمجتمع، بالتلازم مع تحقيق العدالة الاجتماعية.

تذكّرنا هذه المناسبة بكم هو ثمين، وبكم نحن بحاجة إلى مثل هذه الإنتاجات الفكرية نظراً لأهمية توثيق الأحداث وتحليلها من منظار طبقي، وإغناء التراث الماركسي المحلي والعالمي بنقد تجارب الاشتراكيين السابقة، ومقاربة الأحداث والظروف الحالية التي يمر بها اليسار، وتبيان ضرورة النضال المستمر والدؤوب من أجل الإطاحة بالنظام القائم.

لم تزل المسألة المركزية أمام اليسار اللبناني والعربي بشكل عام، وفي كتاب كميل بشكل خاص، هي كيفية خوض الصراع الطبقي ضد النظام الرأسمالي ومقاومة الإمبريالية في آن معاً. فهو يتفق مع مهدي عامل على وحدة الصراع الطبقي والصراع الوطني ضد الإمبريالية، وأن الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على خوض المعركتين. أمّا وجود البرجوازية الوطنية في هذه المعركة فهو خارج عن مصلحتها الطبقية ألا وهي الإبقاء على علاقات الإنتاج الكولونيالية الموروثة. هنا يكمن خطأ التحالف مع البرجوازية الوطنية، فالفكر الداعي إلى مشاركة البرجوازية الوطنية في عملية التحرر الوطني هو ليس فكراً على الإطلاق، بل يخدم بيروقراطية السلطان (مشيراً إلى النظام السوفياتي والانتلجنسيا التابعة له).

كما يرى أن على حركة التحرر الوطني أن تتحرر من أيديولوجيتها القومية البرجوازية، من أجل أن تصبح الأيديولوجية الطبقية هي نفسها أيديولوجية حركة التحرر الوطني. وهذه بالتحديد مسؤولية الأحزاب الشيوعية العربية. إلا أنه يختلف مع عامل في قوله بوحدة الطبقة والحزب، كما ينتقد مفهوم الحزب الواحد.

ويتفاجأ بشكل خاص بالتناقض في أقوال مهدي عامل باعتبار أن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني احدث انعطافة جذرية بتصويره الصراع الأهلي في لبنان على انه "انفجاراً طبقياً بين قوى طبقية وطنية وقوى طبقية رجعية"، الذي يستند إلى مفهوم الطائفة الطبقة المعمم بين اليسار في تلك الحقبة.



لعل أكثر ما يدل على شخصية كميل هو عنوان هذا الكتاب، وصورة الغلاف ومقال بعنوان "منذر داغر الباقي بيننا". ففي هذا المقال يتحدث كميل عن رائعة الروائي الأسباني ميغال دي سرفانتس، التي تصور حياة دون كيشوت، ذلك "الفارس الكهل، الممتطي فرسه الناحلة، والمتأهب دائماً للقتال، دفعاً للظلم، ولأجل صورة في خياله للشهامة، ولكن أيضاً للجمال والعدالة والمحبة، وإن يكن عبر مصارعة الطواحين!".

والفارس الآخر الذي تأثر بمسيرته كميل هو إرنستو غيفارا، الذي تشبّه هو أيضاً بالفارس الإسباني. شخصية الثائر، الحالم أبداً بعالم أفضل، الذي لا يكلّ ولا يتوقف نضاله مهما ازدادت الظروف قسوةً، والتجارب خيبةً.

خيبة الأمل هي ما يميّز المجتمع الرأسمالي، بحسب ماكس فيبير، والتي من خلالها تحل العقلانية الباردة لحساب الربح والخسارة محل المشاعر والقيم العليا. إن معركة الاشتراكيين ليست معركة خلاصية أو نيو-رومانسية، من أجل أن نعود في اتصال مع هذه القيم، بل إنها مواجهة للبنى الرأسمالية بدم بارد، وبعقلانية، وتبيان المصلحة التاريخية لنا جميعاً في التخلص من الرأسمالية بشكل نهائي. ■

المنشور
العدد ١٨ -
شتاء ٢٠١٠

فيديل كاسترو: درس هايتي

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ — منذ يومين، عند السادسة مساء تقريباً بتوقيت كوبا، وفي وقت كان الليل قد حلّ في هايتي نسبة إلى موقعها الجغرافي، بدأت محطات التلفزيون ببث أخبار عن هزّة أرضية عنيفة — ٧.٣ على مقياس رختر — ضربت بورت أو برنس. هذه الظاهرة الناتجة عن تحرّكات جوفية انطلقت من فالق في البحر يبعد ١٥ كيلومتراً فقط عن العاصمة الهايتية، مدينة يعيش ٨٠٪ من سكّانها في بيوت من الطين والطوب.

استمرّت هذه الأخبار بلا انقطاع لساعات. لم يكن هناك لقطات تلفزيونية، لكننا تحققنا من انهيار أبنية كثيرة: أبنية حكومية، مستشفيات، مدارس، ومنشآت أكثر صلابة. سبق وقرأت أن الطاقة المولّدة من هزّة بقوّة ٧.٣ تساوي انفجار ٤٠٠٠٠٠ طن من التي أن تي.

ثم رأينا تفاصيل مأساوية، في الشوارع جرحى يصرخون طلباً للمساعدة الطبية، تحيط بهم أطلال دُفن تحتها أقاربهم لكن أحداً لم يتمكّن من بث صورة واحدة لعدد من الساعات.

فاجأتنا الأخبار، فلطالما سمعنا عن أعاصير وفيضانات قوية في هايتي، لكن لم نكن منتبهين إلى حقيقة أن هذه الدولة الجارة معرّضة لهزّات أرضية ضخمة. وقد ظهر مؤخّراً أن المدينة تعرّضت لزلزال ضخم مماثل منذ ٢٠٠ سنة، لكن عدد سكّانها آنذاك لم يتعدّ بضعة آلاف.

لم يكن هناك معلومات عن أعداد تقريبية للضحايا حتى بحلول منتصف الليل. علمنا فقط أن عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى في الأمم المتحدة وبعض رؤساء الدول قاموا بمناقشة التطورات الجارية وأعلنوا عن إرسال فرق الطوارئ للمساعدة. كما تحدّثت بعض وزارات الدفاع عن وقوع ضحايا بين أفراد قوّاتها — قوّات الأمم المتحدة المتعددة الجنسيات - المتواجدة هناك ضمن بعثة الأمم المتحدة لضمان الاستقرار في هايتي.

بدأت الأخبار الحزينة تردنا صباح أمس عن أعداد هائلة من الناس الضحايا، حتّى الأمم المتحدة قالت أن بعض منشآتها في تلك الدولة قد تعرّضت للانهيار. قد لا تقول هذه الكلمة شيئاً مهماً لكنها قد تعني الكثير.

تواترت الأخبار عن البلد الشقيق لساعات، وازدادت كارثيتها. بدأ النقاش حول أعداد الضحايا القتلى، وتراوحت بين ٣٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ ضحية، الصور كانت مروّعة؛ ومن الواضح أن هذه الكارثة حظيت بتغطية شاملة حول العالم، وبدأت عدّة حكومات، متأثّرة بهول الفاجعة، بإعداد العدّة للتعاون ضمن إمكانياتها.

لماذا هايتي فقيرة إلى هذه الدرجة؟

حركت المأساة مشاعر عدد كبير من الناس، خاصة أولئك الذين يحملون هذه الطبيعة في داخلهم. لكن عدد قليل منهم، ربّما، قام بالتساؤل لماذا هايتي فقيرة إلى هذه الدرجة. لماذا يعتمد ٥٠٪ من ناسها على تحويلات أقاربهم من الخارج؟ لماذا لا نحلل الحقائق التي أدّت إلى الواقع الحالي وكذلك المعاناة الهائلة التي تعيشها هايتي؟

المسألة الأكثر إثارة للفضول في هذه القصّة أن أحداً لم يقل ولو كلمة للتذكير بحقيقة أن هايتي كانت أوّل دولة ينتفض فيها ٤٠٠٠٠ إفريقي مُستعبَد ومتاجَر بهم من قبل الأوروبيين. انتفض هؤلاء ضد ٣٠٠٠٠ من الأسياد البيض في مزارع السكّر والبن، وقاموا بأوّل ثورة اجتماعية عظيمة في هذا النصف من كوكبنا. كُتبت صفحات وصفحات عن الأمجاد التي لم يكن لها مثيل، فهناك انهزم أرفع جنرال عند نابوليون. هايتي هي النتيجة الصافية لتاريخ من الاستعمار والإمبريالية، ولأكثر من قرن من استغلال مواردها البشرية في أكثر الأعمال قسوة، ولأكثر من قرن من التدخلات العسكرية وسحب ثرواتها الطبيعية.

إن التغاضي عن التاريخ قد لا تكون له الأهمية لو أن هايتي لم تشكّل عار زماننا



مشهد من ثورة "اليعاقبة السود" في هايتي (١٧٩١-١٨٠٣)

هذا، في عالم يسوده استغلال ونهب تتعرّض له أغلبية سكّان الكوكب.

يعاني الملايين من سكّان أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا من النواقص، لكن ربّما ليس بالدرجة التي تعاني منها هايتي.

إن أوضاعاً كهذه يجب ألا تكون موجودة في أي من زوايا الكوكب، حيث تتكاثر عشرات الآلاف من المدن والبلدات في ظروف مشابهة وأسوأ بسبب انعدام العدالة في النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتم فرضه على العالم. فما يهدد سكّان العالم ليس فقط الكوارث الطبيعية كما حصل في هايتي، وهي نذر يسير مما قد يحصل بسبب التغيُر المناخي، القضية التي كانت محطاً للاستخفاف والاستهزاء والخداع في كوبنهاغن.

نحن بحاجة لحلول حقيقية ودائمة

إنّه لمن الإنصاف أن نقول لكلّ الدول والمؤسسات التي خسرت مواطنين أو أفراداً بسبب الكارثة الطبيعية في هايتي: نحن لا نشكّ في هذه المناسبة أنّ الجهد الأكبر سيبذل من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من آلام هذا الشعب الذي عانى الكثير. ولا يمكننا أن نلومها على الظاهرة الطبيعية التي حصلت، حتّى ولو كنا لا نتّفق مع سياساتها المتبعة في هايتي.

في الوقت ذاته أجد نفسي مضطراً للتعبير عن الرأي القائل أنه حان الوقت للبحث عن حلول حقيقية ومستدامة في البلد الشقيق.

تتعاون كوبا مع الشعب الهايتي منذ سنوات عديدة في مجال الرعاية الصحية وغيرها من المجالات، وبالرغم من كوننا بلد فقير ومحاصر، يقوم حوالي ٤٠٠ طبيباً وخبيراً في الصحة بتقديم خدماتهم للشعب الهايتي مجاناً. يعمل أطباؤنا يومياً في ٢٢٧ من أصل ٣٣٧ بلدة. من ناحية أخرى، تم تدريب ٤٠٠ شاب وشابة من هايتي في بلدنا في مجال الطبّ. سوف يعمل أولئك مع فرقة الدعم التي وصلت هناك يوم أمس لإنقاذ الأرواح في هذا الوضع الدقيق. وهكذا سيكون بالإمكان حشد حوالي ١٠٠٠ طبيب وعامل صحي من دون جهد يُذكر، أغلبيتهم موجودون الآن هناك وهم مستعدّون للتعاون مع أي دولة ترغب بإنقاذ أرواح الشعب الهايتي أو إعادة تأهيل الجرحى، إضافة الى عدد غير قليل من الهايتيين الذين يدرسون الطب في كوبا حالياً.

كما أننا نتعاون مع الشعب الهايتي في مجالات أخرى متاحة. ولكن، لن يكون هناك أيّ نوع من التعاون يستحقّ تسميته كذلك، أكثر من الصراع في مجال الأفكار والعمل السياسي لوضع حدّ للمأساة اللامحدودة التي يعاني منها عدد كبير من البلدان مثل هايتي.

...

نشعر بفخر كبير بسبب التعاون الذي، وبالرغم من الحوادث الأليمة، يقوم من خلاله أطباء كوبا وأطباء هايتيين شباب تدرّبوا هنا بتقديم المعونة لإخواننا وأخواتنا في هايتي.

(فيديل كاسترو روز: الرئيس السابق لكوبا - ترجمة غسان مكارم)

ما بين الطائفة والطبقة: مثقف

باسم شيت

ليس من وقت بعيد، كانت الاحتجاجات على الكهرباء وعلى الغلاء تتفاقم على أبواب الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، معقل حزب الله. في ذلك الحين، كَثر المثقفون والمحللون والخبراء الذين أبدوا الحماسة (الفكرية) والعزم (الثقافي) والحزم (السياسي) في قراءة هذه الأمور كونها استنفار لمن هم قليلي الحضارة والثقافة، فكيف بهؤلاء الاحتجاج على انقطاع الكهرباء والغلاء المعيشي بحرق الدواليب!

نشطت أدمغة المثقفين والخبراء هؤلاء، لتشرح أن هؤلاء المحتجين يحرّكهم النَفَس الشيعي، والرغبة الحسينية، وعزم حزب الله على التقليل من هيبة الدولة! كما احتجت أدمغة مفكرة أخرى على الضرر البيئي لحرق الدواليب، واعترض آخرون على الإنفلات الأمني الذي يشجعه هؤلاء المحتجون من خلال صرخاتهم التي لا تلتزم ببروتوكولات الإحتجاج الحضارية!

لكن النقطة الأساسية التي اعتمد كلّ من هذه الأدمغة عليها، هو بالتركيز على أن هذا الإحتجاج هو تمرد طائفي وليس نتيجة لاحتدام الفروقات الطبقية. قام البعض بنعي الطبقات الاقتصادية بكونها مخبأة تحت أطنان من الطين والوحل الطائفي، والتبرير بالاعتماد على أن منطق الارتباط الطائفي هو المحرّك الأساسي لتلك الإحتجاجات.

عندها، قلنا أن هذه الإحتجاجات هي دليل على الإحتدام الطبقي الموجود فعلاً ضمن المجتمع اللبناني، وأجابنا الكثير من هؤلاء المثقفين بأن هذا الأمر غير صحيح وأنّ هذه الاحتجاجات هي ليست إلا محاولة "شيعية" للإنقلاب على النظام ولفرض أمر واقع جديد.

اليوم هذه الإحتجاجات بشكلها وصيغتها ونفَسِها تحصل في منطقة أخرى، في المنية والضنية في شمال لبنان، حيث الأغلبية السنية، يحتجون على انقطاع التيار الكهربائي أيضاً، لم يصعد بعد أي مثقف ليحلل أو ليشرح للشعب المتعطش للثقافة والتحليل السياسي لما يحصل هذا عند السنّة أيضاً!

بالطبع فإنّ صعود وتيرة هذه الإحتجاجات في مناطق مختلفة يؤكد أن هذه الثورات الموضعية ليست ذات طابع طائفي، بل هي نتيجة لتناقضات وفروقات إقتصادية، قد يسعى البعض إلى توجيهها إلى منطق طائفي، ولكن هي في صلبها تصوير لتناقض طبقي قائم في المجتمع بغضّ النظر عن الإنتماء الطائفي، وأن الإحتجاجات هذه يحددها أولاً الصراع الإقتصادي وليس "الثقافة الطائفية".

هذا بالضبط ما عبّر عنه المتظاهرون في المنية والضنية حيث وجهوا بيانا إلى الحريري لفتوا فيه نظره إلى أن "سكان المناطق والأحياء الميسورة ينعمون بالتيار دائماً لأن لديهم مولّدات خاصة إذا انقطع التيار، بينما نحن أبناء المناطق الفقيرة والريفية نعيش تحت رحمة التقنين، فأين العدالة في تطبيق برنامج التقنين؟" (جريدة الاخبار، عدد الثلاثاء١٩ كانون الثاني ٢٠١٠).

الطبقة والطائفة

إنّ الطائفية أو السياسات الطائفية هي آليات تتبعها الطبقة الحاكمة لاحتواء الإحتدام الطبقي في وضعه ضمن قوالب طائفية، أي إنّ الطائفية ليست بحدّ ذاتها صفة تاريخية مُدمغة في البنيان الاجتماعي، بل هي في صلبها تدخّل من الطبقة الحاكمة الساعية إلى قولبة الصراع الاجتماعي في أطر طائفية. من هنا، إنّ الطائفية ليست بنية اجتماعية بحدّ ذاتها بل إنّها نتاج للتناقض ما بين البنى الفوقية والبنى التحتية للمجتمع الرأسمالي اللبناني.

فالطبقة الحاكمة المسيطرة على البنى الفوقية للمجتمع تسعى للحفاظ على قوامها وعلى سلطتها، وترى أن سلطتها تترابط موضوعياً بمصلحة النظام التي هي قيّمة عليه، أي النظام الرأسمالي/الطائفي. لذا، فإنّ أي تهديد لهذا النظام هو تهديد لسلطتها على المجتمع. ومن هنا فإنّ استمرارها بالحكم مرتبط بقدرتها على فرض«النظام» على المجتمع. فالتنافس البرجوازي القائم ما بين أقسام البرجوازية الحاكمة هو تنافس طائفي، إذ إنّ تكوّن هذه البرجوازية كان قد حصل على قوام طائفية وبشكل غير متوازن فيما بينها. الاختلال في توازن نمو البرجوازية الرأسمالية يعود الى تكوّن الرأسمالية في لبنان في القرن الثامن والتاسع عشر، وكون أن الرأسمالية اللبنانية لم تنشأ من ضمن ظروف ذاتية، بل نتجت تبعاً للتوسّع الرأسمالي الاوروبي الذي رأى أن المدخل الأسهل حينها هو في بناء الجسور مع المؤسسات الدينية، لتصوّره أن المؤسسات الدينية هي التي تستطيع فعلياً بقوّة الدين والسلطة الإلهية، فرض الانضباط على الناس حتى يدخلوا في سوق العمل. وبناء على هذا البنيان السياسي والأيديولوجي لبسط سلطة رأس المال، نشأت البرجوازية الجديدة المعتمدة بشكل أساسي، على هذه العلاقة الأساسية ما بين سلطة الدين والمال، وحقاً، لا خلاف بينهما.

نمط هذه العلاقات شجّع على تبلور العلاقات

التنافسية ما بين البرجوازية الصاعدة على أساس صراع اقتصادي ولكن من ضمن أدوات سياسية وأيديولوجية تستخدم الإنتماء الديني الذي تحوّل حينها (أي عند نمو العلاقات الرأسمالية) الى انتماء طائفي.

إنّ استخدام الأدوات الطائفية هدفها نقل الصراع من مستواه الطبقي الموضوعي ضد البرجوازية إلى منطق الصراع القومي/الطائفي، بالضبط كما يبرر ديكتاتور فاشي الإستغلال الإقتصادي من أجل هدف أسمى كـ«المصلحة القومية» أو «مصلحة الامّة». فالعمال تحت هذه الديكتاتورية الفاشية، مثلاً، ليس لديهم أي سبب فعلي (موضوعي) يضعهم ضمن صراع مباشر ضد العمال من أمّة اخرى. هنا تقع صلب الحجّة البرجوازية القومية، والتي تقول أن استمرار الرفاهية الإقتصادية في الأمة يقع على مدى قدرة الأمة في تحقيق الانتصار على غيرها. لكن هذا المنطق عار عن الصحة، وإنّ ما يُعنى بالرفاه القومي هو فعلياً رفاه البرجوازية القومية، أو ما يسمّى بالبرجوازية الوطنية.

من هنا نستطيع رؤية كيف أن السياسات والأدوات الطائفية تلعب نفس هذا الدور وأن الصراع الطائفي هو فعلياً صراع اقتصادي/سياسي ما بين برجوازيات طائفية، تسعى إلى حماية نفسها من الصراع الطبقي في وضع المجتمع ككل في حالة حرب طائفية دائمة، تسعى إلى تأليب العامل الشيعي ضد العامل السني والعامل المسيحي ضد العامل المسلم، وهكذا دواليك. لكن الصورة لا تكتمل هنا، فمن خلال العيش سوياً على مدى العشرات من السنين، لم تستطع البرجوازيات الطائفية الحفاظ على النقاء الطائفي في صفوف العمال التي توظفهم من أجل إنتاج ثرواتها، بل اضطرت لأسباب ديموغرافية واقتصادية استثمارية (اختلاف القدرة التوظيفية ما بين القطاعات الاقتصادية) موضوعية، إلى توظيف عمال من طوائف أخرى، ولكن بنسب متفاوتة، أي إن هناك برجوازيات طائفية استطاعت

استخدام الأدوات الطائفية هدفها نقل الصراع من مستواه الطبقي الموضوعي ضد البرجوازية إلى منطق الصراع القومي / الطائفي، بالضبط كما يبرر ديكتاتور فاشي الإستغلال الإقتصادي من أجل هدف أسمى كـ«المصلحة القومية» أو «مصلحة الامّة».

الطوائف ليست بنىً بحد ذاتها، بل هي مجموع العلاقات الاعتمادية والزبونية التي تستخدمها البرجوازية الحاكمة (في تحالفها مع المؤسسات الدينية، التي تكون إما خاضعة للبرجوازية أو مخضعة لها أو على علاقة متوازَنة معها) لبسط سيطرتها على الطبقة العاملة والطبقات المحرومة، وللحفاظ على سلطتها وعلى النظام الطبقي القائم.

أن تحصر قسماً كبيراً من قدرتها التوظيفية في العمّال التابعين للطائفة نفسها، بينما برجوازيات أخرى لم تستطع. مما أدّى إلى استعمال هذه البرجوازيات أدوات طائفية تارة وأدوات وطنية قومية تارة أخرى، وهنا نرى كم هو سريع الانتقال لدى الكثير من السياسيين من المنطق الوطني (اللبناني) إلى المنطق الطائفي خلال ثوان معدودة. إذاً، فمن الطبيعي أن تكون الدولة الحديثة/البرجوازية اللبنانية تتأرجح دوماً ما بين مصلحة البرجوازية الطائفية في فرض سلطانها على مستوى طائفي (المحاصصة) وبين مصلحتها مجتمعة (البرجوازيات الطائفية في توافقها فيما بينها) في فرض سلطتها على المجتمع ككل (أي على مستوى وطني).

هذا الواقع لا يخرج عن التعريف الماركسي لدور الدولة كما وضعه إنجلس في كتابه «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»: «الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك «واقع الفكرة الأخلاقية»، «صورة وواقع العقل» كما يدّعي هيغل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوّره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حلّه، وانقسامه إلى أضداد مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها، ولكيلا تقوم هذه الأضداد، هذه الطبقات ذات المصالح الطبقية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام». إن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة»

(ص ٧٧١-٨٧١ من الطبعة الألمانية السادسة). (http://lenin.public-archive.net/ar/L2605ar.html)

لكن دور الدولة الطبقية لا يحتّم عليها الانتظام على أسس برجوازية وطنية جامعة بل تنتظم على أسس التنافس البرجوازي القائم ما بين أقسام البرجوازية المسيطرة، وإذا لم يكن كذلك فلما الحاجة الى الانتخابات والصراع السياسي؟

بناء على ذلك نستطيع أن نرى بوضوح ماهية الاتفاقيات التوافقية/التنافسية التي من جهة تضع سلطة توافقية على المجتمع ككل، يتم ترجمته من خلال التنازلات عن مناطق نفوذ اقتصادية وأمنية معينة (سماح حزب الله لقوى الامن دخول الضاحية الجنوبية لإزالة المخالفات، تراجع الحريري عن جمهوره في ما يتعلق بتأمين التيار الكهربائي بشكل متواصل في المنية والضنية، أو مثلاً عون في تخلّيه عن موقفه الرافض لسلاح حزب الله لدى عودته من المنفى)؛ والتقاسم والتحاصص يحفظ حقّهم في التنافس البرجوازي الطائفي فيما بينهم.

نعود إلى قضية الكهرباء في المنية والضنية وكيف ردّت الطبقة الحاكمة من خلال نوابها على الموضوع. نشرت الأخبار في عددها يوم الثلاثاء ٩١ كانون الثاني ٠١٠٢ ردّ اللجنة المتابعة للقضية المؤلّفة من نواب من المعارضة والموالاة، والتي في بادئ الأمر رفضت قرار التقنين ولكن سرعان ما تراجعت عنه ولخّصت سبب تراجعها بالكلمات التالية : «ما واجهَنا به الحريري وباسيل جعلنا غير قادرين على التمسك بمطلبنا، لأن الأول طلب منا تسهيل تطبيق البرنامج كي لا يظهر أن إحدى مناطق نفوذه تعرقل انطلاقة حكومته، ما سيفتح عليه اعتراضات الآخرين، ومطالبتهم إيّاه بمعاملة مناطق أخرى بالمثل. فيما صارحَنا باسيل بأن جباية فواتير الكهرباء في المنية متدنية جداً، وأن حصول المنية وغيرها على التيار بطريقة دائمة سيؤثّر في تزويد العاصمة بحاجتها منه».

هذه الصورة ليست جامدة، لأن المصالح البرجوازية

الطائفية هي السلاح الأبرز لدى الطبقة البرجوازية الحاكمة في ضرب نمو الوعي الطبقي، لذا على اليسار الربط ما بين الصراع الطبقي والصراع ضد النظام الطائفي، وليس من خلال نشر الأوهام عن وجود برجوازية وطنية قد تستطيع أن تخلّصنا من شرّ الطائفية.

ليست بالضرورة محصورة ضمن قطب واحد في كل طائفة، كما نرى في معظم الطوائف اللبنانية، فهناك من يريد التحاصص والتوافق لكن ضمن شروط مختلفة (الفدرالية الطائفية كما يروّج لها سامي الجميّل مثلاً) وهناك من يرى أنه لا يقدر على المنافسة ضمن الأطر التمثيلية الطائفية الحالية، فيطرح إلغاء الطائفية السياسية (كنبيه بري مثلاً)، وليس إلغاء النظام الطائفي ككل لأنه بحاجة إليه لضمان الانضباط داخل الطائفة.

السؤال هنا ليس اذا ما الطبقة موجودة فعلاً، بل اذا ما كانت الطائفة موجودة فعلاً؟

إن المسألة الطائفية ليست كما تصوّرها الطبقة الحاكمة بأنها عبارة عن منطق متأصّل في النفوس، بل هي نمط أساسي في إطار بسط السلطة الرأسمالية وانعكاس للتنافس الإقتصادي/السياسي ما بين أقطاب البرجوازيات الطائفية على المجتمع، وهذا الانعكاس ليس محصوراً فقط بالسياسة أو بالإعلام بل هو أيضاً رزمة كبيرة من السياسات الاقتصادية والرشوات المشرّعة من خلال جهاز الدولة بهدف خلق علاقات اعتمادية اقتصادية واجتماعية ما بين البرجوازية الطائفية والعمال، إن كان ذلك من خلال مؤسسات الدولة (التوظيف الطائفي وتقاسم المناصب على مستوى طائفي) أو من خارجها (ضخ الأموال على أسس طائفية من خلال القطاع الخاص ومن خلال المؤسسات الدينية والخيرية). كل هذه الأساليب هي لاحتواء للناس وربط مصيرهم وترقيتهم الإقتصادية من خلال الأطر الطائفية.

لذا، فإن الطوائف ليست بنىً بحد ذاتها، بل هي مجموع العلاقات الاعتمادية والزبونية التي تستخدمها البرجوازية الحاكمة (في تحالفها مع المؤسسات الدينية، التي تكون إما خاضعة للبرجوازية أو مخضِعة لها أو على علاقة متوازنة معها) لبسط سيطرتها على الطبقة العاملة والطبقات المحرومة، وللحفاظ على سلطتها وعلى النظام الطبقي القائم.

هنا الإعتراض الأساسي على تعريف فواز طرابلسي للطوائف كونها: «بنى تخترق كل مناحي الحياة الاجتماعية وتتدخل في توزيع العمل (حصص الطوائف في الوظيفة العامة) وخدمات الدولة والموارد وتوزيع الثروة بين المناطق والفئات الاجتماعية. والطوائف بما هي شبكات محسوبية وتعبئة اجتماعية تولّد الامتيازات الصغيرة والحرمانات الصغيرة والتفاوت في الفرص وفي حظوظ الترقّي الاجتماعي من خلال الدولة (كما من خلال أدوارها المجتمعية في حقول التعليم والصحة والإحسان وسواها). لكن هذه الإمتيازات والحرمانات تتمّ جميعها داخل الإنقسامات والفوارق الطبقية الكبرى. لا بمعزل عنها. ولا هي تتمّ قطعاً بالنيابة عنها. هكذا تلعب الفروقات الطائفية - الاجتماعية الصغيرة دورها في تمويه الانقسامات الطبقية الكبرى». (جريدة الاخبار، ٩١ كانون الثاني ٠١٠٢، فواز طرابلسي في ردّه على التقرير الذي نشرته «الأخبار» (٦١ كانون الثاني الجاري) عن محاضرة له تحت عنوان «هل توجد طبقات اجتماعية في لبنان؟»)

إن الطائفة لا وجود لها موضوعياً، بينما الطبقة موجودة موضوعياً لكونها نتيجة تناقضات ماديّة فعلية. أما الطائفة فيحدد وجودها تبعاً لعلاقات اعتمادية إقتصادية وسياسية واجتماعية، تنتجها سياسات ومصالح اقتصادية وسياسية. لذا فإن الطائفة ليست بنية في المجتمع، بالضبط كما شركة تجارية ما ليست بنية اجتماعية أو إقتصادية، بل هي شبكة من العلاقات التبادل الاقتصادية، وتقسّمها كما تقسّم الطائفة تناقضات طبقية موجودة موضوعياً.

الطائفية لا تنتهي من خلال الترميم البرجوازي، بل من خلال الثورة الاشتراكية

إن التخلّص من الطائفية لا يمكن أن يكون نتاج البرجوازية الطائفية نفسها، بل إن التخلّص منها لا يتمّ إلا من خلال تأجيج الصراع الطبقي بوجه البرجوازيات الطائفية وبوجه النظام والدولة البرجوازية ككلّ، والفصل فيما بينهما هو كالفصل ما بين القنّاص وسلاحه، إن تجريد القناص من السلاح، لن يمنعه من الإتيان بسلاح آخر، والتخلّص من القناص من دون التخلّص من السلاح لن يمنع قناصاً آخر من استعماله.

وهنا يتلازم منطق التخلّص من النظام الطائفي في صلب سيرورة بناء الثورة العمالية الاشتراكية، بالضبط كما يتلاصق مفهوم التخلّص من العنصرية مع منطق التحرر العمالي. الطائفية هي السلاح الأبرز لدى الطبقة البرجوازية الحاكمة في



ضرب نمو الوعي الطبقي، لذا على اليسار الربط ما بين الصراع الطبقي والصراع ضد النظام الطائفي، وليس من خلال نشر الأوهام عن وجود برجوازية وطنية قد تستطيع أن تخلّصنا من شرّ الطائفية.

إنّ مصلحة الطبقة العاملة في تحررها من القمع والاستغلال يترتب عليها بأن تتلاحم فيما بينها (على مستوى الوعي الطبقي والسياسي) في رفضها للسياسات ونهج التفرقة الطائفية، وأن تقوم بتوجيه سخطها ضد البرجوازيات الطائفية وحلفائها من المؤسسات الدينية والدولة. إن المنطق القائل بأن الدولة البرجوازية يمكن ترميمها أو إعادة صياغتها على أسس وطنية هو منطق يسعى إلى تأخير نمو الصراع الطبقي وليس إلى تأجيجه. التغيير لن يبدأ من خلال التراضي أو إعطاء النصائح للبرجوازية، بل بمواجهتها بشكل مباشر، ومن خلال بناء الاطر التنظيمية القادرة على تصويب تلك المواجهة، وهنا ضرورة بناء التنظيم الثوري القادر على هذه المهمة والذي يستطيع النظر إلى التناقضات الطبقية التي تنشأ ضمن شبكة العلاقات الطائفية وعلى المستوى الوطني والربط فيما بينها، إذ إنّ انحدار الطائفية داخل الطبقة العاملة، لا يتمّ إلا من خلال صراعها ضد النظام الرأسمالي القائم وضد البرجوازية الحاكمة ومن خلال الاستيلاء الثوري على السلطة السياسية حتى تندثر هذه الاخيرة (الدولة) أمام نمو قدرة الطبقة العاملة على تنظيم نفسها ضمن المجتمع الإشتراكي الجديد.

ومن يحرق الدواليب اليوم في الضاحية الجنوبية أو في المنية، أو في أية بقعة أخرى، هو من يحمل نواة السيرورة الثورية التي تستطيع ان تنهي النظام الطائفي. ■

جدار وجدار وبينهما شعب

محيي النور المصري

تم التعرف أخيراً على مواصفات سيادة مصر: طولها وسمكها وعرضها. فسيادة مصر لا تتعلق باستقلاليتها وقدرتها على اتخاذ قرارتها بعيداً عن وصاية العم سام، أو قدرتها على حماية شعبها داخل وخارج الدولة، أو حتى وزنها الإقليمي وقيمتها في المنطقة. إنّ عمق سيادة مصر لا يتجاوز الـ٣٠ متراً تحت الأرض و بسمك ١٥ سنتيمتراً، وعلى طول الحدود مع قطاع غزّة، وهي مصنوعة من الفولاذ. مثلما كانت، منذ أسابيع قليلة، كرامة مصر عبارة عن عدد من المصريين تمّ ضربهم على يد عدد من الجزائريين، بينما لا علاقة لكرامة هذا الوطن في تعذيب المصريين على يد الشرطة والقمع والتنكيل الذي يتعرّض له كافة أفراد الشعب والنشطاء السياسيين.

هكذا نجح النظام الحاكم بحملات إعلامية يقنع بها الشعب، الذي يعيش أكثر من نصفه على خطّ الفقر أو تحته، بأن مشكلته ليست في الفساد ولا في النظام البوليسي الديكتاتوري السافر، بل هي في الأنفاق التي لجأ إليها أهالي قطاع غزّة لتهريب الأطعمة والأدوية، وربما القليل من الأسلحة لمقاومة العدو الصهيوني. وأن عدوّهم ليس أجندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بل فتح المعبر، أي "تدفّق" مئات الآلاف من الفلسطينيين، وهو ما يعني عبء إضافي على خزينة الدولة، وأنّ التهديد الحقيقي لأمان الحدود هي حماس التي يساعدها حزب الله المدعوم من إيران، فيصبح العدو هو إيران وحزب الله و حماس و ليس إسرائيل و قوى الإمبريالية.

الغريب هذه المرة ليس ما قامت به الحكومة المصرية، التي أصبحت تتباهى بالعمالة إلى الحدّ الذي يجعلها تستعين بالمهندسين الأميركيين والفرنسيين بالإضافة إلى شركة المقاولين العرب لتركيب الجدار الذي تمّ تصنيعه في أميركا، ولا بمنعها قوافل المساعدة الآتية من بلدان العالم المختلفة بل وضربها للمتضامنين، لكن الغريب هو ما لم تفعله المعارضة المصرية حتى الساعة، أي إن أي من تيارات المعارضة المصرية لم تستغلّ ذلك القرار الذي يفضح عمالة النظام بشدّة.

سقطت ورقة التين عن كلّ التيارات السياسية. فالإخوان المسلمون، وهم أكبر فصيل سياسي مصري، والذي يتمّ حساب حماس على أنها فصيل تابع له، لم يقوموا بأي ردّة فعل. فهي جماعة تعاني الآن من حالة كبيرة جداً من الانقسام، على عكس ما حدث أيام حرب غزة السنة الفائتة حيث قامت خلالها بحشد مئات الآلاف في مظاهرات. ولكن حتى أثناء المظاهرات لم تكن شعارات الإخوان وهتافاتهم موجهة ضد النظام المصري المشارك في الحصار والمتواطئ بصمته مع الإسرائيليين. أما في حالة الجدار الفولاذي، ولأن الخصم المباشر هنا هو النظام المصري وحده، وبسبب الطبيعة الوسطية والانتهازية الناجمة من كون الإخوان تنظيم يتشكّل بالأساس من البرجوازية الصغيرة، فإنه يوائم ما بين مصالحه الذاتية ومدى معارضته للنظام.

فكلّ ما استطاعت أن تفعله أكبر قوة سياسية في مصر، في قضية من المفترض أنها من أهم القضايا على أجندتها، هي إصدار بيان يطالب بوقف بناء الجدار والسماح لقافلة شريان الحياة بالمرور. وعبر التعاون مع باقي المستقلّين وبعض المعارضين داخل مجلس الشعب قاموا باستجواب الحكومة، وهو أمر غير مجد مع حكومة أصبح وزراؤها يسبّون شعبها بالدين. أما الليبراليون فلم يصدروا أي موقف ولن يصدروا، ما خلا بعض الشباب المتحمس للقضية الفلسطينية، حيث إن أفكار كلّ الأحزاب الليبرالية تتقاطع بشكل مباشر مع فكرة الجدار، وأجندتها لا تختلف كثيراً عن الأجندة الأميركية، ولكنها لا تستطيع التصريح بمواقفها جهاراً لما سيجلب عليها من سخط شعبي وسيظهرها، لهذه القوى الليبرالية، بمظهر المتواطئ أو العميل المستقبلي الذي يريد الإطاحة بالعملاء الحاليين.

أما اليسار في مصر فهو من أضعف التيارات بمختلف توجهاته. لا يستطيع أن يشكّل بعد قوة ضغط. بالإضافة إلى أن بعض الأفكار التي يطرحها اليسار، من مثل أن "تحرير فلسطين يبدأ بتحرير القاهرة"، وعلى الرغم من أنها، بالتحليل العلمي والمنطقي، هي الأكثر صحة، لكن شعاراً كهذا يجعل الناس تشعر بالعجز لعدم دنوه منهم. إلاّ أن الأنشط الآن هم شباب كلّ تلك التيارات والأحزاب والقوى.

والمتابع الجيّد لدور مصر يجد أنها فقدت دورها الإقليمي منذ زمن، وأصبح دورها مغايراً بعد اتفاقية كامب ديفيد. فسيناء، التي دائما ما تباهى النظام المصري بأنها عادت كاملة عبر المفاوضات (بما هي الطريق السليم)، فإن شبه الجزيرة مقسمة اليوم إلى ٣ مناطق، والمنطقة (ج) الممتدة لا وجود للجيش فيها، ولكن توجد قوات حرس الحدود. وكانت قد سرت شائعات منذ عدة أشهر بأن مصر طالبت برفع عدد قواتها في هذه المنطقة. وقد قال رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى محمد بسيوني، سفير مصر الأسبق في إسرائيل، في تصريح لا سابق له حول طلب زيادة أعداد الجيش لمواجهة الأنفاق والتهريب منها: "لا تعديل في اتفاقية كامب ديفيد.. لا نحتاج لزيادة القوات (المسلحة) المصرية هناك.. لدينا فوجان من حرس الحدود في المنطقة "ج" عن طريق بروتوكول إضافي تّم توقيعه مع إسرائيل عقب انسحابها من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وبهذين الفوجين نحن قادرون على تأمين حدودنا مع قطاع غزّة".

أي أنهم و منذ أقلّ من شهرين كانوا يستطيعون تأمين الحدود أما الآن فلا، مما يجعلنا نفكر في الأسباب الحقيقية وراء بناء الجدار وفي هذا التوقيت. يبدو أنّ هناك أسباب تتعلّق بشأن داخلي مصري وأخرى بشؤون دولية وأقليمية. بالنسبة للشأن الداخلي المصري، فإنّ الحكومة تتعامل مع حماس على أنها جزء من الاخوان المسلمين وأنّ أية ضربة تتلقاها حماس هي ضربة بالوقت عينه لجماعة الإخوان. ونحن على أعتاب انتخابات برلمانية تاريخية لأنها ستحدد من سيكون الخليفة في وراثة العرش عام ٢٠١١، بالإضافة إلى تحويل أنظار الشعب لعدوّ وهمي فيما يتمّ تمرير عدّة سياسات داخلية منها قانون التأمين الصحّي الجديد وقانون الضرائب العقارية بالإضافة إلى توريث حسني مبارك الرئاسة لإبنه جمال، و أيضاً خلق عدو وهمي ينجح في عملية التطبيع، حيث تتحوّل إسرائيل إلى حليف ضد العدو "الأصلي" ألا وهو إيران.

وفيما يتعلق بالأسباب الخارجية، فقد فشلت مصر تماماً في عقد اتفاقيات مصالحة بين الفصائل الفلسطينية. ولكي تحاول الضغط على حماس للموافقة، قرر النظام المصري تجربة سلاح حصار قطاع غزة وتجويع أهله، هذا حتى لا تخفض الولايات المتحدة من المساعدات التى تعطيها لمصر.

إذاً، فنظام بمثل هذا الفساد، يبيع الغاز المدعوم لإسرائيل، ويستقبل نتنياهو في الذكرى الأولى لحرب غزة، لا ينفع معه الحوار، وتظلّ المقولة الصحيحة هي أن تحرير فلسطين يبدأ بتحرير القاهرة على يد الكادحين، ولكن ميزان القوى ما بين النظام والمعارضة يوضّح أنّ كفّة النظام أقوى بمراحل، وفي بلد فيها احتجاجات عمالية واجتماعية متصاعدة ولكن مازالت مطلبية فئوية، سيحتاج الأمر إلى وقت ومجهود وتظافر كافة المؤمنين بالقضية الفلسطينية. ■

قمع الحريات الجنسية:
أداة للسيطرة على المجتمع

كلمة ألقتها **هبة عبّاني**، نائب رئيس جمعية حلم بمناسبة "يوم واحد نضال واحد"، الجامعة الأميركية في بيروت، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

إن تعزيز الحقوق الجنسية والجسدية هو نضال يجب مقاربته من جهات ومستويات مختلفة. في حين يبقى إصلاح القوانين أمراً لا بدّ منه، إلا أن تشريح كافة جوانب المشكلة مع التطلّع بجدية إلى خصوصيات كلّ مجتمع على حدة يبقى أساسياً لإقرار الحقوق الجنسية والجسدية، ومعالجة جذور القمع تبقى الإجابة الوحيدة التي تضعنا في الاتجاه الصحيح من أجل اكتساب هذه الحقوق.

لا يقتصر القمع الجنسي والجسدي على المجتمعات الإسلامية فحسب. تمارس جميع الأديان والمؤسسات التابعة لها دوراً أساسياً في صياغة القوانين وتنفيذها بالإضافة إلى تأثيرها على عملية صنع القرارات التي تقع في صلب القمع والاضطهاد والحدّ من الحقوق الجنسية والجسدية وغيرها من الحقوق. ويُعتبر اقتراح القانون الذي يجرّم المثلية الجنسية في أوغندا خير دليل على ذلك.

نشهد اليوم على الكراهية الموجهة ضد المثليين التي تمّ تصديرها إلى أوغندا من قبل مجموعة من الإنجيليين الأمريكيين. يبين مثال أوغندا كيف أن اليمين الديني المتشدد في الولايات المتحدة يسعى إلى نقل معركته ضد كلّ ما له صلة بالمثلية الجنسية إلى مستوى عالمي. ولا يُعتبر مشروع القانون المقترح لمكافحة المثلية الجنسية، انتهاكاً جسيماً لحقوق المثليين فحسب، بل هو انتهاك لحقوق الإنسان كافة.

لا يُعدّ لبنان مجتمعاً إسلامياً، وعلى الرغم من ذلك ما زالت المؤسسات الدينية والنظام الطائفي يقفون كعقبة رئيسية أمام اكتساب حقوقنا وأمام التحكم بجنسانيتنا.

كما لا يعتمد الدستور اللبناني على الدين بصفته مصدراً أساسياً لنصوصه، وعلى الرغم من ذلك نرى أن المؤسسات الدينية/الطائفية تملك الحقّ الحصريّ في البتّ بكلّ ما يتعلّق بالأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والمسائل المتعلقة بالأسرة، وبالتالي تسيطر على جنسانيتنا من خلال تحريمها أو تحليلها وفق نماذج وممارسات وأطر معينة.

ولا يستطيع أحد أن ينكر الفوائد المباشرة التي تكتسبها هذه المؤسسات من الزواج والطلاق من حيث المال ورأس المال والسلطة على المجتمع، وبالتالي المكاسب المتأتية من مؤسسة الزواج الغيري المصمّمة سلفاً وفق نموذج محدد.

ولا تزال المؤسسات الطائفية في لبنان تحارب كلّ من يختار العيش والتعبير عن حياته/ها الجنسية خارج المفهوم المُمأسس للأسرة والزواج. تتخذ هذه المؤسسة (الزواج) دور الكيان والمدرسة الأوليين لنشر وبناء القواعد الأساسية التي تقمع وتقيّد حقوقنا الجنسية والجسدية، كما وتشكل المكان الأوّل لخلق وتثبيت الصور النمطية للمرأة وللرجل، حيث يتمّ تلقيننا هناك ماهية المرأة وماهية الرجل: فالمرأة هي ربّة منزل، هي والدة، هي مرتبطة بصورة معينة، وعليها بالتالي أن تغطّي جسدها كي لا تُغتصب، عليها أن تحافظ على عذريتها حتى تتزوج، وإلا سوف تكون عرضةً "لجرائم الشرف". عليها أن تقمع جنسانيتها.

هناك في تلك العائلة نتعلم أن الجنس له وظيفة واحدة وهي التكاثر، في حين تبقى اللذة الجنسية أمراً محرماً؛ وهناك أيضاً على النساء والرجال أن يتبنوا أدواراً وسلوكيات محددة لكي يستحقّوا أن يكونوا "رجالاً ونساءً حقيقيين". وهناك، يُحرم الفرد من اختيار الميول الجنسية الخاصة به ويُلزم بأدوار جندرية مصمّمة سلفاً لكي يكون مقبولاً ومرحباً به.

من الواضح أن ممارسة التمييز والانتهاكات والكراهية الموجهة ضد المثليات والمثليين والثنائيات والثنائيين والمغايرات ومغايرين وأحرار الجنس إنما هي نتاج عدم انسجامهم مع النموذج الوحيد لمؤسسة العائلة ولأنهم اختاروا أن يتحكّموا بأنفسهم بحياتهم الجنسية.

لطالما اتهمت المؤسسات الدينية المثليين والثنائيات والثنائيين والمغايرات والمغايرين وأحرار الجنس بتدمير "العائلة"، بينما جلّ ما نريده هو أن نعيش ونعبّر عن جنسانيتنا كما نريدها نحن.

تدّعي المؤسسات الدينية حماية "العائلة" من أجل الحفاظ على استمرارية الجنس البشري من خلال التكاثر، ولكن إذا نظرنا بموضوعية نجد، من جهة، أنّ تلك المؤسسات ليست إلا أداة قمع وسيطرة تروّج للملكية الخاصة واعتبار الناس كممتلكات، وهذا صلب مفهوم العائلة.

من جهة أخرى، إذا كان خوفهم على العائلة حقيقياً، لماذا إذاً بذلوا كلّ ما بوسعهم لعرقلة تمرير قانون الزواج المدني في لبنان؟ وبالتالي، الوقوف بوجه إصلاح، ولو كان بسيطاً، يضمن للمرأة بعض حقوقها ويُعتبر خطوة أولى لإبعاد الزواج عن سيطرة المؤسسات الدينية. أليس هذا تخوفاً واضحاً من فقدان السيطرة الشاملة على مؤسسة الزواج وبالتالي السيطرة على المجتمع.

إن "العائلة" بالنسبة لتلك المؤسسات هي الشكل الاجتماعي الذي يستجيب لمتطلبات القوانين الاجتماعية/الطائفية السائدة (حيث الغيرية هي المعيار الوحيد للعلاقات الاجتماعية) وبذلك تكون قادرة (هذه المؤسسات) على تحضير أجيال جاهزة لصهرها ضمن الطوائف والأحزاب الحاكمة التي بدورها تنسجم انسجاماً تاماً مع تلك المؤسسات. فالأحزاب الحاكمة تستقطب محازبيها على أساس الطائفة، وحيث إن برامج وأيديولوجية هذه الأحزاب أصبحت تتلاصق ومصلحة المؤسسات الدينية/الطائفية؛ كلّ ذلك من أجل ضمان استمراريتها وسلطتها ولكبت أي نضال اجتماعي جامع يهدّد سيطرتها علينا جميعاً. تلك الأحزاب ستخسر قدرتها على إدارة قواعدها ومؤيديها في حال خرج قانون الأحوال الشخصية من براثن المؤسسات الدينية.

هنا، يحقّ لنا أيضاً أن نشكّك بمخاوف المؤسسات الدينية على "العائلة"، حيث نجد تلك العائلة نفسها متروكةً لمواجهة أسوأ الظروف الاقتصادية، كالنقص في الخدمات الصحية والتربوية، التسرّب المدرسي، البطالة... كما أنه لدينا الحق أن نسأل ماذا تستفيد العائلة من خلال الترويج للعنف المنزلي ضد النساء، والتمييز بين أفرادها وقمعهم وفقاً لميولهم الجنسية؟

تدّعي المؤسسات الدينية حماية الأخلاق والقيم، ولكن أين هي تلك القيم عندما نرى أجساد النساء معروضة للبيع في الإعلانات والمجلات والبرامج والأفلام التلفزيونية وكافّة الدورة الثقافية المحددة من قبل السلطة؟ نحن لا نصدّق أن هدفهم هو حماية العائلة والإنسان، إنما السيطرة على الحقوق الجنسية والجسدية من أجل السيطرة، بالتالي، على كافّة الحقوق الأخرى كالحقّ في العمل والتعليم والمشاركة السياسية والاقتصادية.

نعي أيضاً أن قمع الجنسانية والترويج للعائلة الغيرية كالنموذج الوحيد للعائلة إنما هو نتاج مشترك للمؤسسات التي تحكم المجتمع كالحكومات والنظام التعليمي والمؤسسات التجارية والتعليمية.

إن قمع الحقوق الجنسية هي وسيلة لقولبة الناس وتحويلهم إلى منتج ينسجم مع المنظومة الأخلاقية من أجل ضبط إيقاع المجتمع لينسجم مع مصالح الطبقة الحاكمة وأركانها.

تسعى هذه العملية إلى الحفاظ على السلطة والمكاسب وزيادة نسبة الاستهلاك وفرض سلطة الطوائف والطبقة الحاكمة على الناس.

هذا وندرك أيضاً أن الحقوق الجنسية والجسدية هي حقوق أساسية للإنسان ولها تأثير كبير على حياتنا وعلى مختلف الصعد. لذلك، فإن المطالبة بالحقوق الجنسية والجسدية لا تنفصل عن مسيرة التحرر الاقتصادي والاجتماعي، وهي ركن من أركان النضال من أجل عالم افضل. ■



نضالات عمالية لبنان

تأمين التنقّل: حق من حقوق المواطنة

النقابي علي محي الدين

فكرة دولة الرعاية هي أفضل نماذج الدولة الرأسمالية كافة كونها ترتكز على العدالة الاجتماعية والمساواة، بعد كل التجارب التي وُلدت بعد الحرب العالمية الثانية، انطلاقاً من أن الإنسان قيمة فكرّست حقوق المواطنة، ومنها حق التنقل كحق من الحقوق الأساسية.

لكن ما زالت الفوضى هي السائدة في لبنان حتى اللحظة، وباتت معضلة النقل وتفاقمها عبئاً وطنياً يشكّل جزءاً من الأزمات القائمة، التي ازدادت تفاقماً بعد الطائف. وبعد إصدار قانون التنمير رقم ٣٨٤ الذي كرّس الفوضى ورفع من عدد اللوحات العمومية السياحية بما يزيد على ثلاثة أضعاف، حيث كان عدد اللوحات ١٠٩٤٩ ليصبح حوالي الـ٣٣ ألفاً بعد إعطاء كل مالك لوحة جديدة، ومنح الدولة حق إصدار ١٢ ألف لوحة جديدة.

الأمر ذاته طُبق على الأوتوبيسات، فأضافوا لكل لوحة واحدة أخرى، كما أعطت الدولة لنفسها ألف لوحة، فارتفع بذلك عدد اللوحات من ٦١٨ ليصبح ٢٢٣٦ لوحة، إضافة إلى استحداث الفانات وتشريع ٤٠٠٠ لوحة، كما أضافوا لوحات إضافية للكميونات التي قفز عدد لوحاتها من ٣٤٤٣ إلى ١٥٠٠٠ لوحة.

حَصَلَ كل ذلك رغم معارضة اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في لبنان، الذي طالب بتنظيم النقل على أساس دراسة ميدانية حسب حاجة كل محافظة، بحيث يعطى الحق للوحات الموجودة بالتنقل على كافة الأراضي اللبنانية. وكان قد بحث هذا الأمر وتمت صياغة مشروع للحل عام ١٩٨٦ في عهد وزير الداخلية جوزف سكاف سمّي مشروع التنمير التأجير، علماً أنه جرى التنبه إلى أن هكذا قانون سوف يزيد من تضرر مصالح العاملين ومداخيلهم.

يعدّ واقع الحال بعد هذا القانون العشوائي مأساوياً، فعدد اللوحات الرسمية يفوق حاجة البلد، إضافة إلى التعدّيات من أصحاب اللوحات المزوّرة التي تفوق بدورها هذا العدد بمرتين أو أكثر، والسيارات الخصوصية التي تعمل بالأجرة، وعدم الجدية في تطبيق قانون السير، والرسوم والضرائب، خاصة تلك التي تطال صفيحة البنزين. هذا وكانت الحكومة قد منعت السيارات العاملة على المازوت بحجة التلوث دون أن يطال هذا المنع السيارات ما فوق الـ٢٤ راكباً. لكن المقصود كان فرض المزيد من الضرائب والرسوم لتغطية عجز الخزينة وتسديد خدمة الدين العام بحيث يذهب القسم الأكبر هدراً وسرقة.

تمكّنت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري، مع الاستمرار بالنضال النقابي المطلبي الديمقراطي، من وضع مشروع سياسة نقل وطنية بالتعاون مع وزير الأشغال العامة والنقل، وأعدت قراراً وقعه وزيرا الأشغال العامة والنقل والداخلية. ولكن، عندما حاول وزير الأشغال رفع المشروع إلى مجلس الوزراء، رفض رئيس الحكومة إحالته ولم يضعه على جدول الأعمال. إلا أن الحكومة الجديدة أدرجت هذا المشروع ضمن بيانها الوزاري.

يبقى علينا اليوم متابعة هذا الأمر لإقرار هذا المشروع الوطني، أولاً، ومتابعة تنفيذه ثانياً، عبر ما يلزم من قرارات وقوانين ومراسيم لوضع هيكلية تحل هذه المعضلة التي لم يتم التطرق إلى معالجتها منذ تأسيس الدولة اللبنانية، بل على العكس من ذلك قامت الدولة بنشر الفوضى.

إن تحقيق سياسة عامة للنقل هي مسؤولية وطنية بامتياز وتقع في صلب حقوق المواطن من ناحية تأمين نقل منظم، وحل مشاكل متعددة، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، والتخفيف من عبء زحمة السير التي تخنق الناس. كما يساعد على تخلّي أعداد كبيرة من المواطنين عن فكرة شراء سيارة، لما في ذلك من أعباء كبيرة من مصاريف وتكلفة صيانة لكل سيارة ناهيك عن ثمنها.

إن هذا الإنجاز يشكل ركناً من أركان الدولة المرجوة لتشكّل المرجع والراعي لشؤون المواطنين، عبر القانون والمؤسسات وعبر الاستفادة مما أُنجز من صناعة نقل متطورة، بحيث نرتقي إلى مستوى نقل أفضل. ولتحقيق كل ذلك، ينبغي القيام بإصلاحات عديدة أهمها: إعادة بناء وهيكلة الحركة السياسية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني، إعادة النظر بأدائها كأطر وطنية ديمقراطية تحدد أهدافها وتناضل من أجلها عبر ثقافة وآليات متابعة تعبر عن مصالح الناس وتواجه المحاصصة والانقسامات الطائفية والمذهبية، وتسلط الضوء على حيتان المال وعلى رأسهم الشركة السياسية القابضة.

من واجبنا ومسؤوليتنا إطلاق حركة نضالية لإعادة بناء حركة شعبية ديمقراطية تستعيد الثقة من خلال إنتاج مصداقية بقيم إنسانية. ■

نعم للحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في لبنان

وليد طه

نفذ اللقاء اليساري التشاوري و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وشخصيات مستقلة اعتصاماً أمام مقر الأمم المتحدة في لبنان (الاسكوا)، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يقع في ٢٠٠٩/١١/٢٩، طالبوا فيه بإعطاء كامل الحقوق الإنسانية (المدنية والاجتماعية والاقتصادية) للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

شارك في الاعتصام أكثر من ١٥٠ مشاركاً، وتخلل الاعتصام كلمات للمنظمين أعلنوا فيها عن إطلاق حملة مطلبية من أجل تحقيق الحقوق المدنية الكاملة، ومن أجل إسقاط جميع تبريرات قوى السلطة التي تستمر في حجب الحقوق بحجة أنها تسهّل التوطين.

قُدِمت خلال الاعتصام مذكرتين إلى مجلس الوزراء اللبناني وإلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. ارتكزت المذكرة الأولى حول الحقوق المدنية وركّزت على أربع قضايا أساسية ومحورية تتضمن المطالبة بحق العمل وحق التملك، ومعالجة أوضاع المخيمات الاقتصادية والاجتماعية، والإسراع في إعمار مخيم نهر البارد. كما أمل المشاركون أن تساهم هذه المشاركة في إنتاج منهج مشترك لبناني فلسطيني تحت راية الدفاع عن حقّ العودة ورفض التوطين. أما المذكرة التي قُدِّمَت إلى أمين عام الأمم المتحدة فقد ركّزت على وجوب تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية، والضغط على حكومة العدو الإسرائيلي لفرض قبولها بالقرارات الدولية كما إلى محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وكما شددت المذكرة أيضا على أنّ التضامن مع القضية الفلسطينية هو واجب وحق يطال كل المؤمنين بالعدالة الإنسانية.

يشكل الاعتصام انطلاقة لحملة تسعى من خلالها الأطراف إلى بناء قطب جدي في الساحة السياسية دفاعاً عن الحقوق المدنية ضدّ الهجمات العنصرية لكثير من القوى اليمينية الفاشية والوسطية على اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وإلى التأكيد على أن نضال اللبنانيين من أجل العدالة يتلازم مع النضال من أجل إنهاء الظلم المفروض على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأنّ الحصار الذي يُفرَض على فلسطين وغزّة، بشكل خاص يبدأ بالتصدّع إذا ما استطعنا كلبنانيين وفلسطينيين كسر الحصار المفروض على الفلسطينيين في لبنان. ■

نضالات عمالية لبنان

التحركات المطلبية تودّع عام ٢٠٠٩

تشرين الثاني

بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، أيد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان مطالب عمال (المتعهد) المياومين المتعلقة بادخالهم في ملاك مؤسسة الكهرباء أسوة بغيرهم من العمال، بخاصة وانهم يقومون بواجباتهم العملية في اصعب الظروف وأدقها. هذا وطالب العمال وزير الداخلية والبلديات العمل والتحرك السريع لتأمين دخول هؤلاء العمال والمستخدمين الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي او تعاونية موظفي الدولة او اي جهة ضامنة تؤمن لهم صحتهم والاستشفاء وتعليم اولادهم.

وفي التاريخ عينه، نفذت لجان الاهل في المدارس الرسمية في الشمال اعتصاما رمزيا أمام مبنى بلدية طرابلس، شارك فيه رئيس البلدية المهندس رشيد جمالي ورئيس واعضاء لجان الاهل في الشمال واساتذة واهالي وطلاب، ورفعت اللافتات المطالبة بايجاد مبان بديلة لمدرستي فرح انطون، والجديدة، واعفاء طلاب الثانويات الرسمية من دفع الرسوم المدرسية اسوة بالاعوام الماضية، وتأمين معلمين للمدارس الرسمية في طرابلس.

بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٩، اعتصم عدد من اهالي حالات على طريق قرطبا احتجاجا على انقطاع الكهرباء عن بلدتهم منذ مساء الجمعة. وأشار المعتصمون إلى أن انقطاع التيار الكهربائي يؤثر على ايصال المياه بواسطة المولدات الكهربائية الى المنازل.

بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان وطالبت بتخفيض اسعار المشتقات النفطية والغاء كل الرسوم والضرائب الجائرة، خصوصا على صفيحة البنزين. كما حثت وزارة الاقتصاد والتجارة على وضع حد للفلتان الحاصل بأسعار السلع كافة ولا سيما السلع الاستهلاكية، ومراقبة الاسعار ومكافحة الغش والتهريب ورفضت فرض المزيد الضرائب غير المباشرة التي تجاوزت نسبة ٨٠٪ من واردات الخزينة.

بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩، نفذت المنظمة النسائية الديموقراطية الفلسطينية سلسلة من الاعتصامات امام مكاتب الاونروا في مخيمات الرشيدية والبرج الشمالي، احتجاجا على تقليص الاونروا لكثير من الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، وسلمت مذكرة موجهة الى المدير العام للاونروا، طالبت فيها بوقف تقليص الخدمات وخصوصا في مجال الادوية الشهرية والاستشفاء والتعليم، كما طالبته بتحسين الخدمات التي توفرها الاونروا. شارك في هذه الاعتصامات العشرات من المرضى وأصحاب المنازل الآيلة للسقوط.

وفي ذات اليوم، واصل مزارعو عكار تحركهم الاعتراضي على الضجة المثارة ازاء ملوثات الخضار والمنتجات الزراعية، فاعتصم عدد منهم في منطقة العبدة- عكار، وعمدوا الى رمي المنتجات الزراعية كتعبير عن كساد الانتاج وهبوط الأسعار. وأشاروا الى أن السماسرة استغلوا الوضع الحالي، ليرفضوا استلام البضاعة الا بالأسعار التي تلائمهم. كما طالبوا بتشديد الرقابة على المبيدات والسموم التي من المفترض مراقبتها قبل بيعها للمزارعين، وتعميم المراقبة على المنتوجات المستوردة من الخارج لحماية الانتاج المحلي.

بتاريخ ١٧ تشرين الثاني، نفذ الأساتذة المتعاقدون مع وكالة الأونروا في الشمال، إعتصاما أمام مكتب مدير خدمات الوكالة في مخيم البداوي، إمتنعوا خلاله عن التدريس لمدة ساعة، حيث طالبوا بتحسين تعويض نهاية الخدمة للعاملين في الأونروا، وحمايتهم من التضخم والأزمات الإقتصادية. كما دعوا الى إنصاف جميع العاملين بالدرجات والترفيعات.

بتاريخ ١٧ تشرين الثاني، عقدت اللجنة المركزية للاساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي اجتماعا حيث تساءلت في بيان صدر عنها، كيف يمتحن من قضى عشرات السنين في التعليم التعاقدي في ظل تقصير واهمال الوزارات المتعاقبة من خلال نسيانها للمباراة؟ ودعت الى اوسع حملة تنسيق مع لجنة المتعاقدين ودعمها وابقاء الاعتصامات والاضرابات المفتوحة حتى احقاق الحق.

بتاريخ ١٨ تشرين الثاني، نفذ المعلمون والمعلمات المتعاقدين في مرحلة التعليم الاساسي في محافظة النبطية، اضرابا في المدارس الرسمية التي توقف القسم الاكبر منها عن التدريس، وذلك احتجاجا على عدم معرفة مصيرهم بعد الامتحانات التي اجرتها لهم وزارة التربية وعلى رسوب بعضهم.

وفي ذات اليوم، نفذ الاساتذة العاملون في وكالة الاونروا اعتصاما في مخيم البداوي، طالبوا بزيادة الخدمات وتحسين تعويض الخدمة للعاملين في الاونروا وانصافهم بالدرجات المستحقة.

وفي ذات التاريخ، نفذ المعلمون والمعلمات في مرحلة التعليم الاساسي في منطقة المنية، اعتصاما على اوتوستراد المنية، احتجاجا على نتائج امتحانات مجلس الخدمة المدنية التي أجريت لهم مؤخرا، وقطع المعتصمون الطريق الدولية التي تربط عكار والحدود اللبنانية السورية بمدينة طرابلس.

وفي نفس التاريخ، طالب المجلس التنفيذي لاتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة الحكومة إيلاء الشأن الاقتصادي- الاجتماعي الأهمية المطلوبة. وناشد جميع الأفرقاء وعي خطورة ما تحمله مشاريع خصخصة المؤسسات، وطالب الاتحاد بإقرار الملاك الخاص بالمصلحة الوطنية لنهر الليطاني وبتثبيت المتعاقدين والمؤقتين العاملين فيها وفي مؤسستي كهرباء لبنان وقاديشا.

بتاريخ ١٩ تشرين الثاني، اعتصم امام مبنى السراي الحكومي حشد من الاساتذة المتعاقدين في التعليم الاساسي، احتجاجا على رفضهم لنتائج امتحانات مجلس الخدمة المدنية، ووزعوا بيانا طالبوا خلاله بتثبيت المتعاقدين في المراحل كافة بغض النظر عن النتائج التي صدرت عن مجلس الخدمة المدنية واصدار قرار فوري وواضح من وزير التربية منع التعاقد الجديد حتى تنفيذ كافة مطالبهم اضافة الى دعوة المتعاقدين الى الابقاء على الجمعيات العمومية لاتخاذ القرارات في الخطوات التصعيدية اللاحقة من اضرابات واعتصامات في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم. ودعوا زملاءهم في التعليم الاساسي والمتوسط والثانوي والجامعي الى الوقوف بجانبهم.

وفي ذات التاريخ، أضرب المعلمون المتعاقدون في البقاع الشمالي وطالبوا بـ"تجميد النتائج الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية لانها تشكل مجزرة جماعية بحق المعلمين المتعاقدين كما انها مخالفة للقرار رقم ٢٠٠٠/٩٦ بناء على المرسوم رقم ٣ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٤، إعادة النظر بسنوات الخبرة والاجازة التعليمية ووضع العلامة على اساسها، تجميد طلبات التعاقد الجديدة للعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ قبل انهاء مشكلة المتعاقدين نهائيا".

كما نفذ الأساتذة المتعاقدون في التعليم الأساسي في المدارس الرسمية في الضنية اعتصاما أمام المنطقة التربوية في طرابلس احتجاجا على الغبن اللاحق بهم من جراء اخضاعهم لمباراة تعسفية تحت اشراف مجلس الخدمة المدنية.

بتاريخ ١٩ تشرين الثاني، اعتصم الاساتذة المتعاقدون امام دائرة التربية في زحلة، مطالبين بإعادة النظر في نتائج مباراة مجلس الخدمة المدنية.

وفي ذات اليوم، نفذت عشرات العائلات الفلسطينيات في مخيم البص اعتصاما، بدعوة من المنظمة النسائية الديموقراطية، امام مكتب الاونروا في المخيم حيث طالبوا بالاسراع في عملية الاعمار للمنازل المهددة بالانهيار ويبلغ عددها اكثر من ٢٠٠ منزل في المخيم.

بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني، تظاهر اكثر من ١٠٠ مواطن من اهالي بلدة بريتال امام سراي بعلبك الحكومي، مطالبين بتسجيل المئات من اطفالهم في سجلات قلم نفوس بعلبك بعدما اصبحوا مكتومي القيد وضاعت وقوعات تسجيلهم.

بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني، عقدت نقابة المعلمين في لبنان خلوتها النقابية الاولى تحت عنوان "معا من أجل حقوق المعلمين" في فندق بادوفا - سن الفيل، لوضع استراتيجية نقابية لالزام المؤسسات التربوية بتطبيق القوانين النافذة.

واعلنوا متابعة كل القوانين التي هي قيد الاقرار واهمها: مشروع تعديل المادة ٢٩ المعنية بالصرف التعسفي، مشروع تعديل المادة ٢١ كيفية الزام المدارس دفع المحسومات لصندوق التعويضات وتعديل تعويض نهاية الخدمة، المراسيم التطبيقية لصندوق التعاضد، انصاف حملة الاجازات غير التعليمية، دوام حاضنات الاطفال، قانون الـ٣ درجات لمعلمي الابتدائي والمتوسط، تعديل المادة ٥٣ واشكالية النظام الداخلي للنقابة وضريبة الدخل على الرواتب.

كما عقدت اللجنة العليا للاساتذة المتعاقدين مع التعليم

الثانوي الرسمي جمعية عمومية في ثانوية عمر فروخ- الكولا، تداولت خلالها آخر المستجدات على صعيد أوضاعهم التعليمية في بداية العام الدراسي، وعن مطالبتهم بحقوقهم في التوظيف والعمل من أجل العيش الكريم.

وفي ذات التاريخ، عقدت لجنة المتابعة للاساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني الرسمي في لبنان اجتماعا ناقشت خلاله التطورات المتعلقة بهم. وأشارت إلى أنها ستتابع مع المعنيين موضوع تثبيت المتعاقدين في ملاك مديرية التعليم المهني.

بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني، عقدت اللجنة العليا للاساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي اجتماعا في مدينة النبطية، حضره ممثلو المناطق التعاقدية. وقد ناقشوا موضوع الضريبة على مستحقات الدفعة الثانية التي وصلت إلى المتعاقدين والبالغة حوالي ١٦٪. وطالبوا معالجة في اسرع وقت ممكن والا سيضطرن الى تكليف محامي اللجنة برفع دعوى أمام مجلس شورى الدولة مع تصعيد الاعتصامات والمؤتمرات الصحافية امام وزارة المال.

وفي ذات التاريخ، عقد المعلمون المتعاقدون في التعليم الاساسي في وزارة التربية الوطنية اجتماعا بحثوا فيه شؤون التعاقد، واصدروا بيانا طالبوا فيه تثبيت كافة المتعاقدين في كافة المراحل بغض النظر عن النتائج التي صدرت عن مجلس الخدمة المدنية. واعتبروا ان كلفة تثبيتهم لا تتجاوز ثمانية ملايين دولار سنويا اي ما يعادل تقريبا ٠،٠٠٠١٦ من الدين العام. كما أصرّوا على اصدار قرار فوري وواضح من وزير التربية يمنع التعاقد الجديد بالإضافة إلى الغاء بدعة التعاقد نهائيا.

كانون الأول

بتاريخ ٣ كانون الأول، واصل الاساتذة المتعاقدون تحركهم الاحتجاجي على نتائج امتحانات التثبيت في مجلس الخدمة المدنية، فعمدوا الى قطع الطريق الدولية طرابلس - العبودية بالقرب من مفرق المحمرة. وطالبوا بإلغاء نتائج الإمتحانات أو اتخاذ أي إجراء من أجل تثبيتهم في مدارسهم.

بتاريخ ٩ كانون الأول، أعلن عمال المتعهدين في مؤسسة "كهرباء لبنان" الشمالي، خلال اعتصام نفذوه امام مبنى المؤسسة في الجميزات - طرابلس، عن اضراب مفتوح الى حين تحقيق مطالبهم المحقة، واهمها دفع رواتبهم الشهرية، وطالبوا أن يتم تنسيبهم إلى الضمان الاجتماعي.

بتاريخ ٨ كانون الأول، اعتصم عدد من أساتذة منطقة المتن الأعلى، عند مستديرة بلدة حمانا، إستنكارا لنتائج الإمتحانات التي صدرت عن مجلس الخدمة المدنية بحق الأساتذة المتعاقدين في المدارس الرسمية. وحذروا من اتخاذ خطوات تصعيدية في حال الاستغناء عنهم في ختام العام الدراسي.

بتاريخ ١٠ كانون الأول، نظم قطاع الطلبة الجامعيين في اتحاد الشباب الديموقراطي الفلسطيني اعتصاما امام مبنى كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية، تحت عنوان "نعم لحق العودة، لا للتوطين والتهجير، نعم لاقرار الحقوق الانسانية". وناشد كافة الكتل النيابية والحكومة اللبنانية الجديدة الى الاسراع وعدم التباطؤ في سن القوانين والتشريعات التي تمكن الفلسطينيين من ممارسة حقهم بالعمل والتملك.

بتاريخ ١٥ كانون الأول، اعتصم أهالي مشحا وحيذوق- عكار، وناشدوا وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي اعطاء توجيهاته للجهات المسؤولة باعادة ترميم الطريق التي انقطعت بالكامل بسبب الأمطار.

بتاريخ ١٧ كانون الأول، نظم "الائتلاف الفلسطيني-اللبناني" لحملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان اعتصاما، في ساحة رياض الصلح، طالبوا بتعديل القوانين التي تشكل قيودا على ممارسة اللاجىء الفلسطيني لحقه الانساني في العمل، واعتماد شمول الفلسطينيين بنظام الضمان الاجتماعي.

بتاريخ ٢١ كانون الأول، أصدرت الهيئة الادارية لرابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي بيانا طالبت فيه بتحسين أوضاع تعاونية موظفي الدولة وتحسين خدماتها وزيادة موازنتها. كما شددت على تحسين نوعية التعليم الثانوي الرسمي من ناحية سد الشواغر في ملاكه من خلال الناجحين الفائض والمباراة المفتوحة وعن طريق استرجاع الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الرسمي بما يحفظ الفارق بين راتبه وراتب الفئات الوظيفية. وتمسكت بالحقوق المكتسبة لا سيما استرجاع نسبة ال ١٥٪ التي اقتطعت من معاشات التقاعد والصرف من الخدمة والقسمة على ٣٥ بدل ٤٠ ومساواة الموظفة بالموظف. ولفتت إلى أنها ستلجأ إلى التحرك لتحقيق بنود هذا البيان.

في ٣١ كانون الأول، نفذ الاساتذة المتعاقدون مع التعليم الثانوي الرسمي اعتصاما أمام وزارة التربية. بحيث أصدروا بيانا حملوا فيه وزارات التربية كافة المسؤولية الأولى في ما حصل ويحصل للمتعاقدين، وطالبت وزير التربية الحالي انهاء بدعة التعاقد من خلال تثبيتهم وادخالهم الى ملاك التعليم، وطالبوا بضرورة الموافقة على قانون الألقاب في المجلس النيابي والذي ينص على إدخال الأساتذة المتعاقدين إلى ملاك التعليم الثانوي بعد خضوعهم إلى عام تدريبي دراسي في كلية التربية يقبل الناجحون منهم ويعينوا في الملاك مباشرة.

وفي ذات اليوم، دعت نقابة المعلمين عدم الموافقة على العقود التي ستوقع ما بين مؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسساتهم التربوية، بحيث يتم تلزيم الاستشفاء للمؤسسة التربوية. وتخوفت من أن بعض المؤسسات التربوية قد لا تستطيع إدارة شؤون المعلمين الاستشفائية. ■

(الوكالة الوطنية للاعلام-
إعداد نضال مفيد)

على مداخل العاصمة

تشكّلت حكومة الحريري الابن وأصدرت بيانها الوزاري واتفقت التيارات المشكّلة لهذه الحكومة على إفراغه من أيّة إصلاحات اجتماعية تحسن من أوضاعنا، نحن الذين نرزح تحت الضغوطات الاقتصادية وسياسة الإفقار التمادية التي تنتهجها السلطة البرجوازية الحاكمة منذ بداية التسعينات أي منذ عهد الحريري الأب.

الاعتراض على الوضع المعيشي والاقتصادي كان هدف الاعتصام الذي أقامه الحزب الشيوعي اللبناني والتنظيم الشعبي الناصري وحركة الشعب واللقاء اليساري التشاوري في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩ في عدة مناطق وعلى أبواب العاصمة بيروت. فالوضع وصل إلى حدود ليس بالإمكان التغاضي عنها بعد اليوم. فبحسب البيان الذي تم توزيعه في المناسبة:

"ثلاثة آلاف ليرة هي الدخل اليومي لنصف أفراد الشعب اللبناني، بينما أفراد ٢٠٠ عائلة فقط متخمون، يتقاسمون عائدات الدولة كلها وينهبون المال العام الذي جمعوه من عرق جبيننا... التعتيم يزداد، والكهرباء إلى تراجع. أما أسعار المحروقات فإلى ارتفاع، ومعها كل السلع الغذائية والشتاء على الأبواب، بينما الأغلبية منا لا تستطيع تأمين ما يقيها من البرد. يقول علاء أحد المشاركين في الاعتصام. "اكتفينا من الوعود الفارغة التي تعدنا فيها الحكومة واليوم مع تشكيلها ينبغي البدء بحملات للمطالبة بحقوقنا كشعب، خاصة وإن أطراف السلطة اتفقوا عندما قاموا بالتسوية على حساب مصالحنا".

اعتصامات موحدة من حيث الشعارات (لا للخصخصة، لا للعتمة، لا للضرائب غير المباشرة) ومتزامنة في التوقيت، أقيمت على مداخل بيروت في خلدة والحازمية وفي الكرنتينا، الهدف: قطع منافذ بيروت من البقاع والشمال والجنوب وجبل لبنان. تخللها توزيع بيانات للسيارات المارة وإضاءة شموع على الرصيف في الكرنتينا، أما في خلدة فقد عمد المعتصمون إلى قطع الطريق عدة مرات.

طالبت القوى المشاركة الحكومة تأمين الكهرباء وخفض أسعار المحروقات وتصحيح الأجور وتأمين الدواء وترتيب أوضاع الضمان الاجتماعي.

إنّ أهميّة هذا الاعتصام تكمن بأنّه جمع قوى يسارية حول المطالب التي على اليسار في لبنان أن يحضنها ويرفعها. هذا التحرك هو تجربة عملية لمسار تشكيل جبهة موحدة لليسار حول برنامج اقتصادي مناهض للبرجوازية الحاكمة، هذا من جانب. إلا أنه، ومن جانب آخر، على الرغم من أن الدعوة في البيان موجهة إلى "الكادحين وعمال لبنان وفلاحيه وشبابه"، اقتصرت المشاركة على مناصري هذه الأحزاب والقوى السياسية مع غياب للنقابات والاتحادات العمالية. فالمطالب التي رفعتها هذه القوى، ونحن من بينهم، هي التي يشاركنا إياها عموم الشعب اللبناني، من المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى الحد من الضرائب المباشرة ورفض الخصخصة وغيرها...

لذلك من المستغرب أن لا يكون هناك محاولة لتنسيق تحركات أوسع تجمع، بالفعل، الجهات التي يدعوها البيان إلى التحرك. لذلك المطلوب العمل بشكل فعلي على حشد شعبي أوسع للتحركات المقبلة. فليس هناك وقت أفضل من الآن لكي يستعيد اليساريون الثقة بأنفسهم وبقدرة الناس على التغيير، ليساهموا في بناء القوى البديلة والقادرة على التغيير.

فرح قبيسي

القروض الصغيرة وبناء الأوهام

تتنوع المستويات لادعاء معالجة الفقر في العالم، ولأن المحاولات لتحقيق ذلك تقوم على ذر الرماد في العيون، لا فرق عند من يقوم بذلك (الإقراض والتسويق له) لنتائج هذه العملية، إذ إن القرض سيعود إليه في نهاية المطاف. سيستمر المقترض يتخبط في دوامة لا فكاك منها، يؤمن طعامه (كفاف يومه)، ويعمل من أجل إيفاء الدين.

نضال مفيد

تعريف

تقوم القروض الصغيرة بصفة عامة في تخصيص قروض مالية صغيرة لأصحاب المشاريع أو الحرفيين الذين لا يستطيعون الحصول على قروض مصرفية تقليدية. القروض الصغيرة تنمو خاصة في البلدان النامية، حيث تفترض هذه العملية تحقيق وتشجيع الأعمال الصغيرة وخلق ثروات، وتكون قيمة القرض منخفضة، بحيث تكاد تكفي قيام مشروع شديد الصغر. ولأن منظمة الأمم المتحدة تريد «العدالة»، وخاصة العدالة الاجتماعية فقد خصصت عام ٢٠٠٥ «سنة عالمية للقروض الصغيرة». ولتكون العملية منطقية متكاملة، منحت جائزة نوبل للسلام لمحمد يونس «محامي مال الفقراء»- لا حاجة لتوزيع الثروات بعد اليوم، فحقن المخدر كافية لتعميم أفيون من نوع جديد- وقد تكاثرت النعوت الحميدة لهذا الرجل مثل: «رجل السلام قديس الفقراء»، أو «المصرفي العالمي من أجل الفقراء».

بنغلادش بين يونس والفقر المستمر

لاحظ محمد يونس الذي بدأ سيرته كمسؤول عن كلية الاقتصاد في جامعة شيتاكونغ البنغلادشية أن مجمل المزارعين الفقراء الذين يعانون من مجاعة كبيرة يرهنون أراضيهم عند البنوك مقابل قروض تبلغ نسبة الفائدة عليها ٢٠٪. اقترح يونس فكرة «القرض الصغير» على عشرات من المزارعين، فأطلق مشروع «غرامين» عام ١٩٧٧ الذي نال صفته المصرفية عام ١٩٨٣. هذا المصرف الذي قدم منذ نشأته حوالي ٦٩،٤ مليارا من الدولارات كقروض صغيرة سدد المقترضون ٩٩٪ منها.

الأرقام مدهشة حقا، ولكن، بحسب مقال نشر على موقع المناضل –ة عام ٢٠٠٦، «تأتي بنغلادش في جداول التنمية البشرية في الرتبة ١٣٩، وراء الهند، مع ٨،٤٩٪ من السكان الـ١٥٠ مليون يعيشون تحت خط الفقر الرسمي. وفي وطن بنك غرامين يعيش زهاء ٨٠٪ من السكان بأقل من ٢ دولار في اليوم (خط الفقر). دلت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في مطلع سنوات ١٩٩٠ على أن مجموع القروض الصغيرة في بنغلادش يشكل ٦،٠٪ القروض هذا البلد».

فهل حل ذلك الفقر في بلد «قديس الفقراء»، الجواب هو: طبعاً كلا. بنك محمد يونس يفتخر بأنه يمول ٣٤،٧ مليون مقترضاً ٩٧٪ منهم من النساء. في حين تبلغ قيمة القرض من هذا المصرف ١٣٠ دولاراً، وتتراوح قيمة نصف هكتار= ٥٠٠٠ مترا مربعا من الأرض في بنغلادش بين ٢٠٠٠ و٣٥٠٠ دولاراً. كما أنه لا يمكن شراء بقرة أو حتى جاموساً بقيمة هذا القرض. حتى أنه إثر فيضانات أصابت مناطق المقترضين الزراعية بأضرار، وصل موظفو «بنك الفقراء» وهددوا المزارعات بضرورة تسديد ديونهم، بحسب المناضل-ة. هكذا يتم تحقيق «تمكين المرأة» في بلد محمد يونس، رجل السلام بحسب نوبل لعام ٢٠٠٦، ليكون على وزن باراك أوباما رجل السلام لعام ٢٠٠٩، ورجل الاحتلال المستمر للعراق ولأفغانستان. لا عجب إنه زمن النيولبرالية والإمبريالية، بالألوان هذه المرة.

فرنسا وتمكين المرأة

كيف يمكن التوفيق بين فرنسا وعبارة «تمكين المرأة»؟ من المعروف أن «تمكين المرأة» موجهة إلى نساء الدول النامية حيث يهدف «العالم المتحرر» إلى تخليصهم من السيطرة الذكورية عليهن. فالبنك الدولي، ورئيسه السابق بول وولفويتز، يهدف إلى تحقيق خطة تحمل اسم «المساواة بين الجنسين اقتصاد يتسم بالحكمة والبراعة»، خطة معنية بالمساواة بين الجنسين التي تهدف إلى مساعدة النساء في لعب دور أكبر في إقتصادات البلدان النامية. وبحسب البنك الدولي فإن هذه الخطة تهدف إلى «زيادة مشاركة المرأة في مجالات البنية الأساسية والتمويل وتنمية القطاع الخاص والزراعة، وهي مجالات ترتبط بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي.

إلى هنا الوضع سليم. ولكن أن يتم إطلاق (أطلق في ١ كانون الثاني ٢٠٠٩) مشروع «الاستثمار الذاتي» وفي بلاد ماريان وجان دارك ودبوفوار (رموز نسوية و/أو نسائية فرنسية) فهو أمر يثير الغرابة. فهل المساواة بين الجنسين لم تتحقق في فرنسا؟، هل اقتصادها لا يتسم بالحكمة والبراعة؟ وأخيرا، هل فرنسا بلد نامٍ؟ بالطبع لا تهدف الخطة الفرنسية إلى كل ذلك، إنما تهدف إلى تمكين العمال في فرنسا العمل من منزلهم، حيث يمكن رعاية أولادهم، تسجل في هذا المشروع ١٢٥٠٠٠ عاملاً عاطلاً عن العمل، معظمهم من النساء، يخفي هذا المشروع ثلاثة أهداف مستترة:



أولهم، تخفيض نسبة البطالة المعلنة. ثانيهم، تحقيق «رؤية ساركوزي» الهادفة إلى «عمل أكثر وربح أكثر». ثالثهم، «تمكين المرأة» من خلال إعادتها إلى البيت وتربية الأولاد.

نُشر تحقيق، للمجلة الشهرية الفرنسية (CQFD- ما يجب تدميره-) في أيار ٢٠٠٩، أجري مع ثلاث عاملات تعملن تباعاً في مجال الفنون التطبيقية، الخياطة، التحرير اللغوي. فإنهن، بحسب ما صرحن للمجلة، يعملن أكثر لينلن أجراً أقل، فيقبضن على القطعة، دون أي اعتبار للوقت الذي يستغرقه عملهن. كل ذلك دون أية ضمانات اجتماعية. في البداية، اعتقدن أن هذا المشروع هو الحل الأمثل، خاصة في ظل تشجيع الدولة على ذلك، إلا أنهن اكتشفن أن المشروع يهدف إلى إخفاء أرقام البطالة الحقيقية وإلى تخفيض الضمانات الاجتماعية وتحقيق عدم استقرار وظيفي. والأخطر من كل ذلك، أنهن أصبحن يتكلن على مدخول أزواجهن خاصة وأن أجورهن لا تكفيهن حتى نهاية الشهر. وبذلك تكون «فلسفة ساركوزي» قد تحققت ولكن بطريقة معكوسة: عمل أكثر لربح أقل. وحققت عودة المرأة إلى المنزل حيث تقوم بـ«تربية الأولاد»، العمل غير المربح وربطها بأجر الزوج، أينك يا دو بوفوار!

القروض الصغيرة في ديارنا

الكلام عن القروض والعملة لا بدّ إلا أن يبدأ مع قرار حاكم مصرف لبنان رقم ٨٧٧٩ الذي صدر بتاريخ ١٣ تموز ٢٠٠٤، هذا التاريخ يستبق السنة العالمية للقروض الصغيرة (٢٠٠٥)، كما يستبق جائزة نوبل للسلام التي «فاز» بها محمد يونس عام ٢٠٠٦. جاء حاكم هذا المصرف ليشرع هذه القروض، بالطبع مستنداً إلى قانون النقد والتسليف فقرر أن المؤسسات التي تمنح هذه القروض هي: «الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية التي يوافق مصرف لبنان على تعامل المصارف معها بهدف منح «قروض صغيرة» والتي تمنح مباشرة أو توافق على منح قروض»، أما قيمة القروض المسموح أن تقرضها هذه المؤسسات فيبلغ الحد الأعلى للواحد منها عشرة ملايين ليرة أما مدة تسديده فهي ثلاث سنوات.

بالطبع حافظ حاكم مصرف لبنان على هامش رقابي يمارسه على الجمعيات المقرضة والمصارف المقرضة و/ أو الممولة للجمعيات، إلا أنه سمح بتنزيل الاحتياطي الإلزامي ١٠٠٪ من «مجموع أرصدة «القروض الصغيرة» التي يمنحها بالليرة... وذلك ضمن حد أقصى نسبته ٥٪ من قيمة الاحتياطي الإلزامي المترتب على التزامات المصرف المعني. هذه العملية تسمح «بخفض الفوائد» بسبب تخفيض الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصرف إيداعه لدى المصرف المركزي، لكن شرط ألا تتجاوز «القروض الصغيرة» ما نسبته ٥٪ من قيمة الاحتياطي المفروض على المصرف تجاه مصرف لبنان.

كما إن الصحف في لبنان تزخر بقيمة القروض الصغيرة الممنوحة، إذ بلغت، بحسب جريدة البلد، ١٢ مليار ليرة حتى شهر آب ٢٠٠٩. كما إن جريدة الأخبار نشرت في ٢٥ أيلول ٢٠٠٨، ملخص عن دراسة أجرتها «مؤسسة التمويل الدولية»، أشارت فيها إلى أن الطلب في السوق اللبنانية على القروض الصغيرة قد بلغ ٢٨٦ مليون دولار، هذه الدراسة شملت ٥٣٩ مؤسسة صغيرة.

ما سبق يجمع عدة عناصر مفيدة للاستثمار في هذا المضمار، إطار قانوني يتمثل بقرار حاكم مصرف لبنان، طلب مرتفع على القروض الصغيرة، لكن الأمر الأساسي هو معرفة قيمة الفائدة المفروضة على المقترض، فتشير جريدة البلد إلى أن الفائدة قد بلغت صفرا. في حين يتكلم تقرير صادر عن الاسكوا، عن أن الفائدة قد بلغت ١٢٪ حيث يمتدحها ويعتبرها «فائدة تنافسية»، كما يتحدث عن فائدة ٨٪ على القروض الصغيرة الممنوحة للمزارعين الجنوبيين الذين تضرروا من العدوان الصهيوني عام ٢٠٠٦. أياً كان الرقم وخاصة على ما يبدو أنه وجهة نظر، إلا أن مبلغ ١٠ مليون ليرة (الحد الأقصى للقرض الصغير المحدد من قبل قرار حاكم مصرف لبنان الآنف الذكر) لا يمكّن، كما هو الوضع في الهند وبنغلادش، المزارع في لبنان من شراء قطعة أرض، فكيف إذا أراد شراء قطيع من البقر، إلا إذا كان المطلوب شراء بقرة واحدة فيشرب من حليبها عندما يجوع، ويذبحها لبيعها لحما (بالمفرق) عندما يحين موعد التسديد.

الحكومة هي الغائب الأكبر عن هذه المعمعة، إذ تركت المشروع الأخضر يذبل في غيبة النسيان، بالإضافة إلى تخليها عن دعم موازنته وموازنة مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. السوق سيحدد مصير المزارعين والحرفيين. أما اليد الخفية فتمسّد «كروش» المصارف. ■

حكومة التهجئة الوطنية



المنشور